جامعةالدكتور يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مواقف الفقهاء والعلماء من حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن13هـ/ 19 م.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية

1453م- 1924م

إعداد الطالبتان:

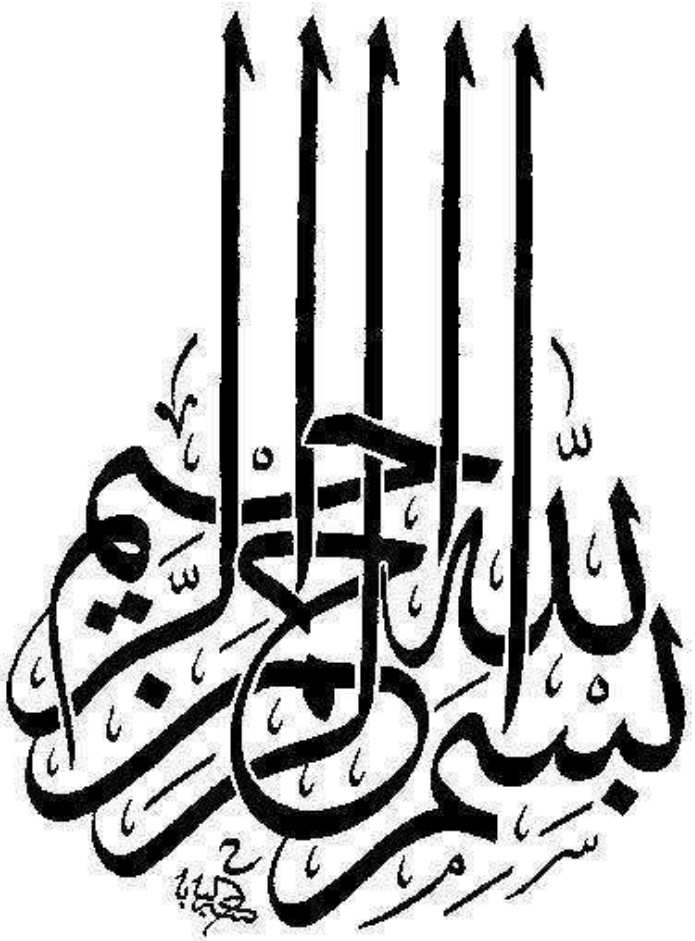
-حبيبة بشرير

- رقية بوسعيدي.

تحت إشراف:

.د.مولود قرين

السنة الجامعية:1439-1440هـ/ 2018- 2019م



﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون﴾.

سورة التوبة الآية: 104

شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نحمد الله حمدا كثيرا على نعمه الكثيرة التي أنعمها ونحمده تبارك وتعالى على أنه أمدنا بالصحة والعافية ونحمده عز وجل على أنه وهب لنا التوفيق والسداد لإعداد هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف مولود قرين الذي رافقنا في هذا العمل وأفادنا كثيرا بنصائحه وتوجيهاته طيلة مدة البحث

وإلى كل أساتذتنا في جميع الأطوار

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى مدرسة الحياة ووسام النجاح ،إلى وردة الرّيحان وباب الجنان ،

إلى نبع الحنان وصدق الآمان ،إلى من وهبتني حياتها لأحيا حياة جميلة ،إلى سر وجودي في الحياة .

أمي الغالية **كوليلة**

إلى من علمني معنى الحياة ،إلى من زرع فيا صدق الوفاء ، إلى من وضع كامل الثقة والسخاء ،

إلى من تجرّع كؤوس العناء من أجلنا .

إلى والدي الغالي **المختار** .

إلى من شجعتني على مواصلة درب العلم والمعرفة أختي **حياة** ،إلى من وقفت بجانبي وساندتني في مشواري أختي **فايزة**.

إلى زوجة أخي الغالية **عتيقة** .

إلى رمز الأخوة المتواصلة ،إلى سندي في هذه الحياة ،إخوتي **أحمد** ،**فاتح** ،**الخيذر** .

إلى إبنتي عمي أختي التي لم تلدها أمي **أسماء** .

إلى صديقة الطفولة ،إلى من تقاسمت معي شقاوة البحث **رقية** ،إلى زهرة أيامي **هجيرة** ،إلى صديقاتي كل من **مريم وصبرينة وأم هاني.عربية**

إلى عماتي **زريقة و فتيحة و خيرة وربيعة** .

إلى براعم الطفولة **إبراهيم** ،**أيوب** ،**لقمان** ،**شاهين** ،**أنفال** ، **رتاج** ،**إسراء**

حبيبة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعلى شخصين في الوجود إلى من قرن الله تعالى عبادته بطاعتهما فقال عز وجل " : وقضى ربك أن لاتعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من انارت حياتي في كل مراحلها إلى من علمتني الصبر والرضى إلى مدرستي في الحياة .

أمي الغالية "**خضرة**" أطال الله في عمرها و أمدها بالصحة والعافية.

إلى رمز الهيبة و الوقار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من كان سببا في وصولي والذي لم يبخل عليا بشيء من أجل صعود سلم النجاح .

إلى والدي نبض قلبي "**بلقاسم**" أطال الله في عمره وحفظه ورعاه.

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها أفراحها وأقراحها .

إلى سندي في الحياة أخي "**لعموري**"

إلى قدوتي نصفي الثاني وتوأم روحي أختي "**حيزية**".

إلى كتاكيت البيت وبهجتها "**جمال الدين ، عبد الرزاق و يونس** "

إلى بركة البيت "**جدي عبد الحميد**"

إلى من قاسمتني عناء هذا العمل وتحملت مني الكثير زميلتي "**حبيبة**"

إلى زميلاتي اللواتي عشت معهم أجمل مراحل حياتي " **حفيظة ،زينب ،نوال، رزيقة**"

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

وإلى كل طلبة العلم

رقية

قائمة المختصرات

تح	تحقيق
تع	تعريب
تعل	تعليق
تق	تقديم
د ت	دون تاريخ
مج	مجلد
مر	مراجعة

المقدمة

مقدمة :

عرفت الدولة العثمانية خلال القرن 11هـ/17م حالة من التدهور والانهيار،(سياسيا،عسكريا،اقتصاديا، ثقافيا) هذا مااستشعر به رجال الدولة الذين اندفعو البحث عن حلول من شأنها إصلاح حال الدولة والحد من تمزقها ، ولهذا تبنى سلاطين الدولة العثمانية سياسة الإصلاح منذ القرن 11هـ/17م،بالاستعانة بمفكري الدولة الذين حاولوا إقامة لوحات إصلاحية تتضمن بعض الجوانب الواجب إصلاحها بطلب من سلاطينهم ،وقد وضعت حيز التنفيذ وشكلت منعرجا حاسما في تاريخها،وقد ظهرت أولى بوادر هذا الإصلاح في عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730م)،الذي سعى إلى إصلاح الجيش وتوالت جهود السلاطين الذين أتوا بعده ، خلال القرن 12هـ/18م الذي طغى عليه الطابع الغربي نظرا لتأثرهم بالمتغيرات التي حصلت في أوروبا ، وما انقضى القرن 18م ،بدأت معالم الإصلاح تبدو جلية مع السلطان محمود الثاني الذي حكم بين (1808-1739م)،نظرا لأن الضعف أصبح واضحا .

وبحلول القرن 13هـ/19م بدأت ملامح الانفتاح على الغرب تظهر جلية على كافة المستويات،فغدت هذه المحاولات غير قادرة على مواجهة التحديات المفروضة عليها.في ظل هذه الفترة برزت طائفة من المصلحين اختلفت أفكارهم في تشخيص أسباب الخلل ،والبحث عن كيفية تجاوز التحديات ومجابهة الحضارة الغربية التي حاولت أن تتدخل في شؤون الدولة العثمانية وتفرض منطقها وهذا ماتجسد فيما يعرف بالتنظيمات العثمانية، هذا ما أثار جدلا واسعا بين العلماء والفقهاء والطبقة المثقفة عامة وعموما يمكن للباحث أن يرصد ثلاثة اتجاهات بارزة عبرت عن آرائها ،فالاتجاه الأول يرى أن سبب هذه المشاكل هو ابتعادهم عن قواعد الشريعة ، أما الاتجاه الثاني يرى أن الخروج من هذا المأزق يتطلب الاقتباس من الغرب ، وقد تمخض عن هذين الاتجاهين اتجاه ثالث رأى أن السبيل الوحيد لذلك هو الجمع بين منجزات الحضارة الغربية ومبادئ الشريعة الإسلامية ، هذا ماصعب تطبيق فكرة الإصلاح على أرض الواقع .

يعود سبب اختيارنا لدراسة هذا الموضوع إلى جملة من الاعتبارات أهمها:

- **الدوافع الموضوعية** :ترتبط بالموضوع بحد ذاته وذلك لأهمية مكانة العلماء والفقهاء في تاريخ الدولة العثمانية ،وهذا دليل واضح على تمسك السلاطين بمبادئ الشريعة الإسلامية التي كان أهم

ركائزها،ومنه لمعرفة حركة الإصلاح سواء كانت مؤيدة أو معارضة وكذلك تعامل السلاطين معهم في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الدولة العثمانية.

كما يعتبر موضوع مواقف الفقهاء والعلماء من حركة الإصلاح حسب إطلاعنا أول موضوع يتناول فيه البحث.

-أما بالنسبة للدوافع الذاتية :تتمثل في رغبتنا لدراسة موضوع الحركة الإصلاحية التي أظهرت مجموعة من الأفكار ووجهات النظر المختلفة والداعية إلى التحرر وإتباع الغرب،والأفكار التقليدية الداعية إلى التمسك بالمبادئ الإسلامية.

-الإطار الرماني والمكاني:

لقد وضعنا للبحث إطارا محددا بالزمان والمكان .

-حدود الدراسة:هو القرن19موبداية القرن 14هـ/20م،لأنه يمثل فترة رواج الفكر الإصلاحي وظهور ما يسمى بالتنظيمات.

-الإطار المكاني:الدولة العثمانية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها إصلاحات فرضت نفسها في فترة حرجة من فترات الدولة العثمانية ،عجز عن تحقيقها السلاطين السابقون ،بالإضافة إلى أن هذه الإصلاحات وجدت من طرف رجال كرّسوا كل جهدهم لتطبيقها ،هذا مايدل على اهتمامهم بشؤون الدولة ورقيها.

-الإشكالية:

يعتبر هذا البحث مساهمة منا لإبراز بعض الآراء الإصلاحية لشخصيات لعبت دورا كبيرا في تلك الفترة، وهو أمر بات اليوم ضرورة يقتضيه الوضع القائم.وهذا ما دفعنا إلى طرح هذه الإشكالية: فيما تمثلت مواقف الفقهاء والعلماء سلبا وإيجابا من حركة الإصلاح ؟ وإلى أي مدى أثرت مواقفهم على حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 19م؟ وكيف إنعكس ذلك على سير الإصلاحات ؟ وهل كانت هناك إستجابة من طرف السلطة الزمنية للآراء المؤسسة الدينة (شيخ الإسلام)؟

-الدراسات السابقة:

قبل البدء نشير إلى ماوصلت إليه إطلاعاتنا حول الموضوع للتعرف على ما إن وجدت دراسة مخصصة لموضوعنا، فتوصلنا **لمذكرة الماجستير تحت عنوان:التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839-1876م**، واستفدنا منها لمعرفة في استخلاص بعض وجهة نظر العلماء اتجاه حركة الإصلاح.

-المنهج المتبع:

اقتضت هذه الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على **المنهج الوصفي** وذلك من أجل وصف الأحداث وسردها بشكل دقيق متسلسل ،أما **المنهج التحليلي** فقد استعنا به في تحليل الأفكار المتعلقة بردود أفعال الفقهاء والعلماء من حركة الإصلاح وانعكاساتها على الدولة العثمانية ،كما إعتمدنا على المنهج المقارن ،للمقاربة بين مواقف العلماء .

-خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الخطة التالية،تضمن **الفصل التمهيدي:لمحة عن البوادر الأولى لحركة الإصلاح العثماني**،تعرضنا فيه إلى **إصلاحات السلطان أحمد الثالث ،وسليم الثالث ، ومصطفى الثالث**.كما تطرقنا في الفصل الأول المعنون ب:الإصلاح وشخصياته الفاعلة خلال القرن 19م،وقد قسمناه إلى أربعة عناصر وهي كالتالي:**تجربة السلطان محمود الثاني،وتجربة السلطان عبد المجيد ،وتجربة السلطان عبد العزيز**،لنختم هذا الفصل **بتجربة السلطان عبد الحميد الثاني**.

بينما خصصنا **الفصل الثاني**: لمعرفة **نماذج علماء وفقهاء القرن 19م** أشرنا فيه إلى ست من العلماء كالعالم **أحمد جودت باشا ،وجمال الدين الأفغاني ،ومحمد عبده،والشيخ مصطفى صبري،ورفاعة الطهطاوي**.

بينما اشتمل الفصل الثالث على **ردود الأفعال وانعكاساتها على الدولة العثمانية خلال القرن19م**،من خلال إبراز المواقف المؤيدة والمعارضة للحركة الإصلاحية.

-مصادر البحث:

يوجد الكثير من المصادر المتنوعة التي تحدثت بإطناب عن الإصلاحات العثمانية،وشملت جميع الجوانب، فمن بين المصادر التي اعتمدنا عليها ،**تاريخ جودت للمؤرخ جودت باشا ،الذي يعتبر من بين المؤرخين الذين دعموا الإصلاح وأرخوا له**،و اعتمدنا كذلك على **تاريخ الدولة العلية العثمانية،لصاحبه** ،"**محمد فريد بك المحامي**"،الذي تحدث عن تاريخ بني عثمان وصولاً إلى آخر أيام السلطان عبد الحميد الثاني ،لما له من قيمة علمية من الناحية التاريخية.أيضا **مذكرات السلطان عبد الحميد السياسية** ويعتبر من أهم المصادر التاريخية التي تزامنت مع أحداث القرن التاسع عشر فقد عايش فترة الإصلاحات العثمانية.

أما بالنسبة للمراجع ،فقد اعتمدنا على كتاب **تاريخ الدولة العثمانية** لمؤلفه "**روبير مانتران**"،الذي قام بترجمته "**بشير السباعي**"،تناول هذا الكتاب العصور الزاهية من تاريخ الدولة العثمانية.بالإضافة للمرجع ،المعنون ب الشرق الأوسط الحديث طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا 1789-1918م،أشرف عليه مجموعة من المؤلفين :ألبرت حوراني ،فيليبس خوري ،ماريك ويلسون، وله نسخة باللغة الإنجليزية،وترجمه إلى العربية أسعد صقر، .وقد أفادنا هذا المرجع في التعرف على نماذج لمواقف العلماء من الحركة الإصلاحية.

-صعوبات البحث:

لم تكن دراسة هذا الموضوع بالأمر الهين ، فقد واجهتنا عدة صعوبات كان من أهمها صعوبة الحصول على المصادر المتخصصة في موضوع البحث ،هذا الأمر دفعنا إلى الاعتماد على الكتب العامة للبحث في ثناياها من أجل الوصول إلى بعض الأفكار التي من شأنها أن تفتح لنا باب التوسع في هذه المواقف أكثر .وهذا مأخذ منا وقتا طويلا وجهدا أكثر .

الفصل التمهيدي:البوادر الأولى لحركة الإصلاح في الدولة العثمانية.

1- عهد السلطان أحمد الثالث

(1703-1730 م)

2- عهد السلطان المصطفى الثالث

(1757-1774م)

3 - عهد السلطان سليم الثالث

(1789-1807م)

-البوادر الأولى لحركة الإصلاح في الدولة العثمانية:

عرفت الدولة العثمانية عدة نماذج لإصلاحات[1] قام بها سلاطين سبقوا تجربة السلطان أحمد الثالث[2](**1703-1730م**) وذلك نظرا للظروف التي أصبحت الدولة العثمانية تعيش في كنفها بدءا من القرن(**11هـ، 17م**)، هذا الوضع دفع بمسيري الدولة وسلاطينها إلى ضرورة التفكير والبحث عن علاج يعيد للدولة حيويتها ويبعد عنها الخطر وقد جاءت هذه الإصلاحات كرغبة حتمية وجب على القائمين على استقرار البلاد تبنيها لأنها تعتبر الأرضية الأولى التي سوف تقوم عليها إصلاحات القرن(**13هـ/19م**).

ونتيجة لمظاهر الضعف[3]التي عرفتها الدولة العثمانية في منتصف القرن(**12هـ/19م**) وتدهور أنظمة الحكم العثماني وعدم قدرة الدولة على استيعاب التطورات الحديثة التي شملت مجالات الحياة المختلفة في أوروبا ولاسيما النواحي العسكرية التي تعتبر اللبنة الأساسية لاستمرارية الدولة.[4]

---

[1]**-الإصلاح**: لغة: هو ضد الفساد وهو من الصلاح المقابل للفساد والبيئة، فالإصلاح هو التغيير للأفضل، والحركات الإصلاحية هي الدعوات التي تحرك قطاعات من البشر لإصلاح ما فسد من الميادين المختلفة، أنظر: عيسى لحسن، **موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية من عادات وتقاليد**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،2007، ص81.

اصطلاحا: هو مصطلح سابق للتنظيمات وهو مجموعة من المقترحات والتصورات التي من شأنها لو طبق أن تحدث تغييرا إلى الأحسن في كل المجالات وتعزز بين علاقة الدولة بالمجتمع وتولد مركزية السلطة، أنظر: قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، مطبعة المتوسط، بيروت،2003، ص36.

[2]**-السلطان أحمد الثالث**: حكم ما بين (1703-1730م) وهو السلطان الثالث والعشرون للدولة العثمانية ابن السلطان محمد الرابع ولد بحاجي أوغلو بازاري بدبروجا في 31 ديسمبر سنة 1673م، اعتلى العرش وعمره 30 سنة توفي في 24 جوان 1736م باسطنبول، أنظر: صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**،تر: منى جمال الدين، ط1، دار النبيل، اسطنبول، 2014م، ص218.

[3]- محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2003، ص257.

[4]- هيثم محي طالب الجبوري ،وزينب حسن عبد الجبوري ،**"أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد المتأخر" ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية** ،جامعة بابل ،العراق ،مج 22،العدد 3،2015م ،ص1447 .

وكانت حاجة الجيش الانكشاري[1] للإصلاح أهم ما لفت انتباه السلاطين العثمانيين، خاصة بعد توالي انكساراته في مختلف في مختلف الجبهات القتالية ما أدى إلى فقدان الدولة لمعظم ولاياتها الأوروبية والآسيوية والإفريقية[2].

ولقد اقتصرت حركة الإصلاحات الأولى على المؤسسة العسكرية باعتبار أن الدولة العثمانية ذات طابع عسكري منذ نشأتها الأمر الذي جعل الإصلاح العسكري يبدو هدفا مركزيا باعتباره المحور الأساسي لجميع شؤون الدولة، ثم امتدت بعد ذلك حركة الإصلاح إلى الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية.[3]

وقد بدأ التفكير في إصلاح الناحية العسكرية منذ أن طغى الانكشاريون على السلطة وأصبحوا يشكلون خطرا عليها، وكان السلطان عثمان الثاني (**1618م–1662م**) هو أول من فكر في التنكيل بهم عقب امتناعهم عن مواصلة الحرب التي كانت بين الدولة العثمانية والبولونيين بعد أن حولوا نصر الدولة إلى هزيمة.[4]

وقد تميز عهده بمنهجين أراد تطبيقهما على الجيش الانكشاري:

المنهج الأول:هو إنشاء قوة عسكرية جديدة منظمة على أحدث الفنون العسكرية لتحل محل الانكشارية، المنهج الثاني: تمثل في القضاء على الانكشارية والتخلص من نفوذهم أو التقليل منه[5]،

---

[1]– الانكشارية: تتكون من الكلمتين التركيتين "يني تشيري" والتي تعني سلاح المشاة الجديد، وهي قوات خاصة مميزة في الإمبراطورية العثمانية، تم تأسيسها في النصف الأول من القرن الرابع عشر على يد السلطان أورخان، وفي سنة 1826م قام السلطان محمود الثاني بالقضاء عليها، أنظر: أنيل أليكسندرو فنادولينا، **أثر الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**،**تر**،أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1990، ص174.

[2]– غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288–1916م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص147.

[3]– الجبوري ، المرجع السابق، ص ص1447، 1448.

[4]– خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام(1327هـ/1909م)**، ط2، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، 2003، ص297.

[5]– أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، **دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية "الجيش الجديد"**، ط1، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 2008، ص321.

فلما علموا بذلك انقضوا عليه وخلعوه ثم قتلوه وفعلوا ذلك أيضا بالسلطان إبراهيم الأول[1](**1640–1648**).[2]

ولقد أثارت مشكلة التجديد على النمط الأوروبي الغربي في الإسلام انشقاقا، وهي قضية أثرت على مجمل الثقافة والمجتمع، ولقد عبر حاجي خليفة مصطفى عبد الله[3](**1608–1657م**) عن رأيه أمام السلطان بقوله: "**أنه لا يمكن ولا يجوز القضاء بالقوة على التجديدات والممارسات المألوفة التي أخذت بها غالبية المجتمع المسلم، ربما لا ينسجم تجديدها مع الشريعة، إذن إن الإنسان – عبد الله – غير كامل وعاجز**"[4]

هذا ما دفع بعض السلاطين ومفكري الدولة المتأثرين بالحضارة الغربية البحث عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها، فانقسم دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية إلى فريقين، للغوص في سبيل الإصلاح فالفريق الأول يرى بأن العلاج يكمن في تطبيق الأنظمة الإسلامية والتقاليد العثمانية الأصلية، أما الفريق الثاني ارتأى إلى أن الإصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الأوروبية[5].

---

[1]– إبراهيم الأول: ولد سنة 1615م، جلس على كرسي العرش عام 1640م، وهو السلطان الثامن عشر للدولة العثمانية ابن السلطان أحمد الأول، أنظر: حضرة غزتلو يوسف بك أصاف، **تاريخ سلاطين ني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تق،** محمد زينهم، محمد غرب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص86.

[2]– الجبوري، المرجع السابق، ص297.

[3]– حاجي خليفة: هو مصطفى بن عبد الله قسطنطيني المولد والنشأة، عايش ما مرت به الأستانة من فترات عصبية، اعتبر ممثل الفكر التركي الحرفي القرن 17م ، هو أول من حاول هدم الحواجز بين العلوم الغربية والعلوم الشرقية، قد وصفه العلماء الرسميون المعاصرون له صفة الكاتب واعتبروه من طبقة أهل العلم وليس من العلماء، فأطلقوا عليه إسم "كاتب جيلي" له العديد من المؤلفات أهمها "سلم الوصول إلى طبقات الفحول"، أنظر: حاجي خليفة، **صفحات مضيئة من تاريخ فذلكة أقوال الأخبار في علم التاريخ والأخبار " فذلكة تواريخ" تح** و **ترو تق**، سيد محمد السيد، ص ص، 17،18،20

[4]–إكمال الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر**، صالح سعداوي، مجلد 1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999، ص79.

[5]– الجبوري، نفسه ص320.

بمجيء السلطان أحمد الثالث أخذت محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية تأخذ منحى أخر وسط العديد من التحديات للقوى الرجعية القديمة التي وقفت الانكشارية على رأسها[1].

بدأ أعماله بقتل المفتي فيض الله أفندي لمقاومته الانكشارية واقتص من رؤوسهم المدبرة كما عزل الصدر الأعظم نشانجي أحمد باشا الموالي لهم.[2]

وفي سنة 1718م عين داماد[3] إبراهيم باشا[4]صدرا أعظم أحذ هذا الأخير يعمل طيلة اثنى عشرة سنة (**12 سنة**) على إدخال الاقتباس الغربية للدولة العثمانية وحث السلطان على تطوير القوات العسكرية لتحقيق التوازن مع القوى الأوروبية وذلك من خلال إرسال البعثات إلى فيينا وباريس فتحسن بذلك سلاح المشاة والبحرية وكذا صناعة السفن[5]، كما يشهد له التاريخ أيضا أنه قام بإدخال المطبعة بإيعاز من إبراهيم متفرقة والتي سميت نسبة إليه "**إبراهيم متفرقة**"[6]وبعد

[1]- سيار الجميل،**تكوين العرب الحديث،ط1**،دار الشروق رام الله،عمان،1997،ص 378.

[2] - علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية**، ط3، المكتب الإسلامي، دمشق، 1994، ص145.

[3]- داماد: لفظ فارسي استعمل في التركية ومعناه الصهر وكان يستعمل مطابقا لاسم التشريف لمن كان متزوجا من بنت السلطان أو أخته، أنظر، فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص312.

[4]- ابراهيم باشا (**1670–1730**):وهو نسيب السلطان أحمد الثالث، كسب ثقة السلطان فأصبح من المستشارين في عام 1716م عين وزيرا وزوجه السلطان ابنته في نفس في نفس السنة و في سنة 1730م أصبح صدرا أعظم ، قبل سنة 1730بسبب عصيان بطرونا خليل، أنظر سهيل صابان، إبراهيم متفرقة **وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته، مر**، عباس صالح طاكشندي،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1995، ص46

[5]- الجميل ،نفسه، ص ص379،378.

6- إبراهيم متفرقة: أصله من ترانسيلفانيا، اسمه واسم عائلته مازال مجهولين، أما نسبه وولادته فمن المرجح أنها ما بين عامي (1670 و1674)، وقع أسيرا في أيدي القوات العثمانية في إحدى المعارك وبيع كعبد وليس معروفا على وجه التدقيق في أي وقت من حياته اهتدى إلى الإسلام أ, كيف تلقى ذلك، لكنه في وقت من الأوقات عمل في خدمة الحكومة العثمانية، كان من أولى مؤلفاته "**الرسالة الإسلامية**" التي يشرح فيها انتقاله من المسيحية إلى الإسلام ويحظرها انتقاد الكاثوليكية والبابوية كتب عام 1710 على وجه التقريب، أنظر خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي،"دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن 18م، ط1**، دار الطبيعة، بيروت، لبنان، 1981، ص 37.

ذلك أسس دار الطباعة في الأستانة العلية[1] "**دار الطباعة اسكدار**[2]" بعد إقرار المفتي وإصداره الفتوى بذلك مشترطا عدم طبع القرآن الكريم خوفا من التحريف.[3]

ونظرا للانفتاح الذي أصبح في فترة حكمه سمي عهده "**بعهد الخزامي**" أو **التوليب**[4] وذلك للدالة على انفتاح الدولة العثمانية على الغرب لأول مرة، فكثر الشعر والشعراء وكثر شغف الناس بالأدب واقتناء الكتب[5]، هذا دفع بالمؤرخين إلى القول أن المساعي الجادة للإصلاح بدأت مع السلطان أحمد الثالث.

وقد تواصلت جهود السلاطين في الإصلاح وصولا إلى عهد السلطان مصطفى الثالث[6] حكم ما بين (**1757–1774**)والذي لجأ للاستعانة بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين وكان في مقدمتهم البارون "**دي توت**" الذي اشتهر بالكتاب الذي ألفه في وصف السلطنة العثمانية[7]، كما أنه استعان براغب باشا للإصلاح فأسس المستشفيات والمحاجر الصحية وأنشأ مكتبة من نفقته الخاصة وفكر بوصل نهر الدجلة بالبسفور كما أنه سعى إلى تحسين الأحوال الاقتصادية للسكان[8].

---

[1]– المحامي، المصدر السابق، ص319.

[2]– حسون، المرجع السابق، ص143.

[3]– المحامي، نفسه، ص319.

[4]– زهرة الزنبق: وهي شجرة رقيقة قصيرة العمر شاعت زراعتها في السراي وعرفت على نطاق شعبي بشكل واسع وسمي أيضا أيضا "**بالخزامى**" أنظر أوغلي، المرجع السابق، ص724.

[5]– صبان، المرجع السابق، ص35.

[6]– مصطفى الثالث: (**1757–1768هـ /1717– 1774 م**) هو السلطان السادس والعشرون للدولة العثمانية ولد سنة 1717م بأدرنة، اعتلى العرش وهو في سن 40 عام، أنظر، محمد خير فلاحة، **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد ،دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه من حضارة التزين ثم ما تلاها من تدهور العابثين**، ط1، د.د.ن ،د.ت ،ص64.

[7]– أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986، ص46.

[8]– حسون، نفسه، ص 147.

وعندما إعتلى السلطان سليم الثالث[1] عرش السلطنة، كانت ثروات الإمبراطورية قد وصلت وبشكل استثنائي إلى حالة متدنية، وكانت الأحوال السياسية مضطربة والحروب قائمة بين الدولة وروسيا[2].

وما أن تولى السلطان زمام الأمور إلا وأخذ في محاولة بث روح العزيمة بين جنوده وقاداته، بإلقائه خطبة حماسية في مراسيم توليه للعرش مذكرا إياهم، بما كان من تاريخ انتصارات الجيوش العثمانية وبطولاتها[3]. غير أن ضمن معنويات الجنود من جهة، وتحالف روسيا والنمسا مقاصد الدولة قد تمكن هاتين الدوليتين من السيطرة على بعض الأراضي فاستولت روسيا على الأفلاق والبغدان، واستطاعت النمسا احتلال بلاد الصرب ودخلت بلغراد.[4]

وأخذ على عاتقه الانفتاح على أوربا من خلال إرسال البعثات وتعين السفراء عثمانيين في معظم الدول الأوربيين، وكانت مهمة هؤلاء السفراء كتابة للتقارير السرية عن التقدم الصناعي والحربي في الدول الأوربية، ولم يكن الإصلاح المتبنى جذريا لكل مظاهر المجتمع الإسلامي،ولم يتعدى التفكير الإصلاحي إلا في حل المشاكل العسكرية للدولة العثمانية [5].

[1]- السلطان سليم الثالث: ولد سليم الثالث سنة (1175هـ/ 1762م)، وجلس عل كرسي العرش في الثاني عشر من رجب سنة (1203هـ/ ، الموافق سنة 1788م،بالغا من العمر ثمانيا وعشرين سنة، ومدة سلطنته تسعة عشر سنة أنظر، إبراهيم بك حليم، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 1480 هـ- 1988م، بيروت – لبنان، ص192.

[2]- عبد اللطيف الحارث، **سياسات الإصلاح العثماني**، دار المنظومة للأبحاث والترجمة والنشر، لبنان، 2016، ص65.

[3]- أوغلي، المرجع السابق، ص 76.

[4] - إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، د ط، مكتبة العبيكات، ص ص 125 – 127.

[5]- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280- 1924م)، جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 1436 / 2015 م، ص 165.

والجدير بالذكر هنا أن الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت[1]، قد تصدت لها الدولة العثمانية وساندتها بريطانيا، كما استطاع العثمانيون هزيمته في عكا[2]، واضطر الفرنسيون إلى الانسحاب من مصر، بعد اتفاقية العريش سنة (1266/ 1801م)، فقد كان لمحمد علي [3] دور كبير في الدفاع عن مصر وإخراج الفرنسيين والإنجليز من مصر، واستطاع بحنكته وبدعم من الأهالي الوصول إلى الحكم في ولاية مصر[4].

وعلى هذا الأساس فقد شكل السلطان سليم الثالث مجلس الشورى، وهو نوع من الحكومة، كانت تدرس فيه التقارير والاقتراحات، كان مجلس الشورى يناقش هذا النوع من التقارير ويتداول أعضاؤه إمكانيات الإصلاح، والشيء الجديد هو اقتراح الحلول وعرض الآراء بنوع من الجرأة والجدة، وقد تمخضت المناقشات والمداولات عن إعلان النظام الجديد وهو عبارة عن مجموعة من التنظيمات الهادفة إلى إجراء إصلاحات في المجالين العسكري والمالي.

وكانت أهم التقارير التي ناقشها المجلس تقرير (تاتارجيق زادة).وهو من العلماء، وكان قد كتب عن ضرورة إصلاح الجيش والإدارة والجهاز التعليمي وانتقد نظام المحسوبية والرشوة.[5]

وهكذا تبلور اتجاهان الأول اتجاه محافظ وهم الانكشارية أراد أن يبقى المؤسسات القديمة ويحفظ استمرارها، بينما تبنى الاتجاه الآخر وعلى رأسه السلطان وإنشاء مؤسسات جديدة حديثة تابعة له مباشرة ومستقلة عن الأجهزة التي تقاسمه النفوذ.

---

[1]- نابليون بونابرت: (1769 – 1821 م)، إمبراطور فرنسا سنة (1804 – 1815م)، ويعد أحد أعظم القادة العسكريين في جميع العصور، غزا مصر (1798 – 1799م)، ودوّخ بفتوحاته القارة الأوروبية، حاول احتلال روسيا ولكنه ارتد منها خائبا عام (1812م)، وتنازل عن العرش عام 1814م، نفي إلى جزيرة ألبا ثم جزيرة سانت ميلانة، أنظر، منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد، موسوعة تراجم لأشهر الأعلام والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة في موسوعة المورد**، ط1، دار العلم للملايين، 1992، بيروت – لبنان، ص 450.

[2]- عكا :تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى شمال حيفا إلى جنوب صور، وقد لعبت دورا كبرا في التاريخ، أنظر المحامي، المصدر السابق، ص72.

[3]- محمد علي باشا: ولد هذا الرجل العظيم الشأن في مدينة قولة سنة (1182هـ/1769)، وتوفي والده وهو صغير، فرباه عمه حتى بلغ أشده، فزوجه ابنته، ثم اشتغل بتجارة ل الدخان وربح منها كثيرا، أنظر: نفسه، ص 215.

[4]- ياغي، مرجع السابق، ص127.

[5]- جبارة، المرجع السابق، ص165.

ونظرا لإقدام السلطان سليم على الإصلاحات العسكرية وإنشاء فرقة النظام الجديد، وتطوير أسلحتها على غرار الجيوش الأوروبية الحديثة، واتخد الزي الأوروبي للجيش، واستخدم خبراء عسكريين في أوروبا لتدريبه، وإزاء قرارات السلطان اعترض الانكشارية على هذه السياسة الإصلاحية في الجيش، فثار الجنود الانكشارية وساندهم الأعيان ضد النظام الجديد، ورغم أن السلطان أصدر أمرا بإلغاء النظام العسكري الجديد إلا أن الثوار قرروا المعارضة[1].

ويبدو أن تراجع السلطان على هذه الفكرة هيأ لمعارضي الإصلاح إبراز معارضتكم فكان من الأكيد أن المعارضة للجيش الجيد ستظهر عند إدراك المحافظين نتائجه على الانكشارية.

أما الفرق التقليدية الأخرى لم يكونوا جنودا جيدين، إلا أنه كان لهم مؤيدون عديدون من طرف العديد من الإداريين والسياسيين والقادة الذين وافقوهم في تصديهم لفكرة السلطان لأنهم سيخسرون الكثير إذا ما ألغي النظام القديم، واستمرت الثورة حتى عزل السلطان سليم الثالث عام 1802م، وخلال محاولته العودة إلى الحكم بعد عام من عزله وجد مقتولا في قصره.

لم يكن تحديث أو تغريب الدولة بالأمر السهل فقد كانت المعارضة قوية جدا، فالسلطان سليم الثالث كان أول سلطان يبتدع نظامين أوروبيين أحدهما اقتصادي والآخر عسكري[2].

إلا أن المحاولة الإصلاحية لم تتوقف مع مقتل السلطان سليم الثالث ،بل فتحا بابا واسعا للسلاطين الذين أتوا بعده من أجل إتمام إصلاحاته.

[1]- جبارة، المرجع السابق، ص167.

[2]- منصور بن معاضة بن سعد العمري، **الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة من (1121 – 1220 هـ / 1709 – 1805م)**، دراسة تحليلية نقدية، إشراف سعادة الأستاذ الدكتور، يوسف بم علي التقفي، بحث تكميلي للحصول على درجة الدكتورة في قسم التاريخ والحضارة، 1431 هـ / 2010 م ، ص 181.

الفصل الأول: الإصلاح وشخصياته الفاعلة خلال القرن 19.

1- تجربة السلطان محمود الثاني الإصلاحية.

2- تجربة السلطان عبد المجيد الأول الإصلاحية.

3- تجربة السلطان عبد العزيز الإصلاحية.

4-تجربة السلطان عبد الحميد الثاني الإصلاحية.

سعى السلاطين العثمانيين لمواصلة الإصلاحات التي بدأها أسلافهم، وذلك بسبب الظروف السياسية والإدارية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية والضغوطات على المستوى الخارجي والداخلي التي نادت بضرورة الإصلاح في كافة الجوانب خاصة العسكري فكانت المحاولات الأولى لحركة الإصلاح بمثابة الأرضية التي مهدت لإصلاحات القرن 19م بدءا من عهد السلطان محمود الثاني مرورا بعهد السلطان عبد المجيد وعبد العزيز وصولا إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

1- تجربة السلطان محمود الثاني 1223-1255هـ/ 1808-1839م).

اعتلى السلطان محمود الثاني[1] العرش في ظروف متدهورة عرفتها الدولة العثمانية منها تلك الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد جارتها الشمالية روسيا وخروجها منهزمة منكسرة وقبولها بنود معاهدةبوخارست عام 1812 م والمعركة التي انتهت بتحطيم الأسطول العثماني في نافارينو عام 1827م، وكان أخطر التحديات الداخلية التي واجهتها الدولة في عهده الخطر الوهابي[2] في الحجاز[3] وتمرد والي محمود علي واجتياحه لبلاد الشام[4] ووصوله لمشارف العاصمة العثمانية.

---

[1]- محمود الثاني: هو السلطان الثلاثون في تاريخ الدولة العثمانية (1223-1255هـ/ 1808-1839م) ارتبط اسمه بحادثة القضاء عل الانكشارية في الواقعة الخيرية 1826 م ،واستعان بالغرب لإعداد جيش جديد بحيث اعتمد على الانجليز لتدريب القوات البرية ولامان التدريب لقوات البحرية، أنظر زياد محمد الصميدعي وجمال فلاح الكيلاني ،**تاريخ الدولة العثمانيةرجال وحوادث**، ط1، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ،المغرب ،2013، ص 95.

[2]- الحركة الوهابية: نسبة إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م) وهي حركة ظهرت في شبه الجزيرة العربية وكان الوهابيون يسمون أنفسهم بالسلاطين يدعون أن هدفهم هو إرجاع الإسلام إلى صفاته في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأصلهم من نجد بدأ تسير مذهبه في مدينة الخيرة لهذا راح يحارب كل انحرافات البدع ، حيث ألف محمد بن عبد الوهاب كتب لنشر أرائه شككت هذه الحركة حتى في الشرعية الدينية التي دعمها السلطان باعتباره خليفة المسلمين، أنظر :أحمد آق كوندز وسعيد أوزتورك ،**الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤل وجواب وتوضيح الحقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، د د ن ،اسطنبول 2008م، ص380.

[3]- الحجاز: يقع في شبه الجزيرة العربية ويضم الأماكن المقدسة ويتميز سكانه من إعفائهم من الضرائب الشخصية والعقارية كما قدموا الولاء للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول، وكان الحاكم في مكة يسمى الشريف ومقر الشرافة بمكة المكرمة، أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمان ،**الدولة السعودية الأولى (1754-1818)**، ط3، القاهرة،1979م، ص119.

4- الشام :تضم الأقاليم الداخلية فلسطين وسوريا وشرقي الأردن ولبنان ،أنظر :محمد فاروقيالخالدي ،**المؤامرة الكبرى علىبلاد الشام** ،ط1 دار الراوي والتوزيع ،2000 م ،ص 13.

إن هذه الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، شكلا حافزا قويا للسلطان العثماني محمود الثاني للسير قدما في مواصلة سياسة الإصلاح لتوفير أسباب القوة العسكرية و الاقتصادية والعلمية للدولة لتتمكن من مواجهة هذه التحديات، وكان محمود الثاني على دراية تامة بأن أفكاره الإصلاحية لا يمكن تجسيدها بدون إزاحة عقبة المؤسسة العسكرية القديمة والتخلص منها نهائيا لهذا ألح على الأخذ بالأساليب الأوروبية الحديثة[1]،
لأنها عماد للدولة وقوتها[2].

أ- المجال العسكري :

لقد تركت المحاولة الإصلاحية التي بدأها سلفه السلطان سليم الثالث أثرا عميقا في سياسته، إلا أن ظروفا عدة حالت دون مواصلة الإصلاح العسكري بحيث دفعت هذه الأزمات السلطان محمود الثاني لإقامة تنظيمات عسكرية جديدة على أساس التجنيد الإجباري، وتجهيزهم بالأسلحة الحديثة تدريبهم على أحداث والأساليب العسكرية على أساس الاقتباس من الغرب وقد بدأت هذه الحركة الإصلاحية في أعقاب الثورة اليونانية[3]، عام (1236-182م)، أثر الانتصارات التي حققها محمد علي باشا والي مصر ضد اليونان بفضل جيشه الحديث[4]، فكان السلطان محمود الثاني يود الاقتداء به ففي ظل كل هذه المصاعب التي استنزفت موارد الدولة في عهده نجده لم يتراجع عن محاولة الإصلاح، لذا أرتئ محمود الثاني أن يبدأ الإصلاح البحري، ولما كان الانكشارية عقبه في سبيل الإصلاحات الأخرى فقد أصبح القضاء عليهم ضرورة وصار

[1]- غربي،المرجع السابق، ص 149.

[2]- أنكه لهارد،**تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية**،تق، على رشاد، تر، محمود علي عامر، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع سوريا، دمشق، 2017م، ص -19

[3]- جبارة، المرجع السابق، ص169.

[4]- الثورة اليونانية، (1821-1829) نشبت الثورة بزعامة الضابط اليوناني ألكسندر أسيلاني (1793-1828) ضد الدولة العثمانية في الدانوبية مولودا فيا في 25 مارس 1821م من جانبها قامت الدولة العثمانية بإجراءات عاجلة وشديدة ضد الثورة، وجدت هذه الثورة بكثرة في روسيا التي أجهرت مساندها للثورة ونادت بانفصال اليونان عن الدولة العثمانية، لكن فيما بعد استطاعت الدولة العثمانية إخمادها بفضل مساعدة محمد علي عام 1829م ،انظر: محمود شاكر حميد، "**رد الفعل البريطاني اتجاه محاولات التدخل الروسي في الثورة اليونانية (1821-1829)**"، مجلة آداب البصرة، العدد 45 الفرق 2008 م، ص253-254.

العمل الإصلاحي لا يبدأ إلا بتحطيم[1]، لذلك عزم السلطان عن تطوير القوات المسلحة جميعها بما فيها الانكشارية وحاول اقتناعهم بالحسن والقبول وإدخال التنظيم الحديثة ولكنهم أن الإصلاحولكنهم رفضوا، وكان السلطان قد عين مصطفى البيرقدار صدرا أعظم، وقد اجتمع هذا الانكشارية و أفهمهم أن الإصلاح ضروري للجيش[2].

فقام محمود ببناء وتحديث بعض الفيالق التقليدية في الجيش العثماني وخاصة قطاع المدفعية وماكان على الانكشارية إلا أن تقبل بإصلاح أوضاعها وأنه سيشكل وحدات عسكرية من مجموعات منتخبة من أفضل الانكشاريين[3]، إضافة إلى افتراقها للأعمال التخريبية ولا أخلاقية كتعديها على حرمات وأملاك الناس بينما كان الجيش يواصل أعماله التخريبية كان السلطان بفكر في كيفية القضاء عليه بحيث أن الإصلاحات العسكرية كانت ضرورية لأن الأساليب الأوروبيةزودتهم بأسلحة وخبرة عسكرية مهمة بقدر ما تسمح به الظروف[4].

فلم يكن من المصادفة أن تبدأأعمالالإصلاح في عهد محمود الثاني بإلغاء أوجاق[5]، الانكشارية فلم تجري أية محاولة محمية من أجل إصلاح المؤسسات العسكرية منذ وقوع حادثة العلمدار1808م[6]،فانتهز هنا السلطان الفرصة وراح يعمل سرا على اتخاذ التدابير اللازمة، لإلغاء الانكشارية، ولم تكن المفاجئة في 15 يونيو 1826م، عندما قامت الانكشارية للمرة الأخيرة

---

[1]- طقوش، المرجع السابق، ص168.

[2]- محمد عبد اللطيف البحراوي، **الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني**، مر، محمد غشام، القاهرة، 4996م،ص412.

[3]- جبارة، المرجع السابق، ص168.

[4] - مكارثي، المرجع السابق، ص70.

[5] - أوجاق:كلمة تركية لها عدة معاني وهي كل ما تنفخ وتشعل فيه النار من أو حديد، أطلق على الجماعة التي يلتقي أفرادها في مكان واحد، كما أطلق أيضا على الصنف من جند السباهية وهم فرق من العساكر في الجيش الانكشاري، أنظر: صابان،المعجم ...، ص42.

[6] - حادثة العلمدار: وقعت في 15 نوفمبر سنة 1808م، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مصطفى باشا علمدار الصدر الأعظم ،وهو رجل عسكري لكنه لم يكن الشخصية التي يمكنها القيام بحركة وكان يجهل إدارة الدولة المركزية لم يكن نظام أحدهم بأنه سيلغي تشكيلاتهم، وقد قام الانكشارية باقتحام سراي علمدار في ليلة 14 و 15 اوت 1808 وقد دافع علمدار لوحده و فجر السرايا ومات نتيجة الانفجار ومعه أكثر من 500 من الانكشارية أنظر: يلمازأوزتونا ،**موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231هـ-1922م** ، مج2، ط1، الدار العربية، للموسوعات، لبنان، 2010،ص666،665.

بإخراج قدورهم علامة على الثورة[1]والتمرد، وقلبوها في آق ميدان (ميدان آقسواي) وانطلقوا في شوارع اسطنبول يشعلون النار في مبانيها ويهاجمون المنازل.

فكانت تلك الحادثة نهاية أوجاق الانكشارية ونهاية المقاومين ولاسيما تكايا الطريقة البكداشية[2].

فجمع السلطان العلماء وأخبرهم بنية المتمردين، فشجعوه على استقالتهم فاستدعى المدفعية، حينها تقدم السلطان ووراءه جنود المدفعيةوتبعهم العلماء والطلبة إلى ساحة (ميدان)،ووجهت قذائفها على الانكشارية، فحاولوا الهجوم على المدافع ولكنها صبت حممها فوق رؤوسهم فهربوا إلى ثكناتهم طلبا للنجاة، وبذلك قضى عليهم بصفة نهائية[3]، فقتل حوالي 600 انكشاري وفي اليوم التالي تم اعتقال ونفي 20000 منهم، وفي نفس اليوم وعقب تلك الحادثة، انتقل السلطان لتشكيل العساكر المنصورة المحمدية[4]، وتم ذلك بعد موافقة شيخ الإسلام ورجال الدين الجيش الجديد التي تمثل النظام التقليدي في العاصمة بمثابة الخطوة الأولى نحو الاتجاهإلى تنظيم عصري وضروري لآليةالدولة[5].

وقدسميت حادثة القضاء على الانكشارية بالواقعة الخيرية، والحدث السعيد، وقد جرى خلال الفترة التي انقضت من عام 1826م، حتى إعلان التنظيمات ،إنجاز العديد من الأمور ويأتي في مقدمتها نظارة الأوقاف[6]

---

[1] – مكارثي، المرجع السابق، ص70.

[2]–الطريقة البكداشية: لعبت دورا هاما في تاريخ الدولة العثمانية في القرن 14 م وقد اشتهرت هذه الطريقة باسم موسيقى الحاج بكداش الذي كانت ، وقد أرسل إليه السلطان أورخان (1326–1362م) عدد كبيرا من الانكشارية ليدعوهم بالخير والتوفيق ودع لهم الحاج بكداش بالنصر على الأعداء وذلك الوقت أصبحت البكتاشية طريقة الانكشارية أنظر: محمود محمد الحريري، **تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى**، ط1، المكتب المصري، التوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002/ ص254.

[3] – حسون، المرجع السابق، ص169.

[4] – العساكر المنصورة المحمدية: قام بتنظيمها السلطان محمود الثاني بهدف إلغاء الانكشارية في عام 1825م، وهو جيش نظامي من ثمانية أفواج في البداية بإسطنبول ، أنظر: صونيا محمد سعيد ايلينا، **فرق الانكشارية نشأتهاودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، 2006، ص373.

[5] – أغلو، المرجع السابق،ص98.

[6] – نفسه،ص 98.

حينها قام محمود الثاني بتدريب الجيش العثماني بتوكيل المهمة للضابط فون مولتكة[1]

وبعث محمود الثاني الطلاب إلى الكلية العسكرية الألمانية[2]،زيادة على ذلك قام السلطان بإصدار مرسوم يقضى على إلغاء فئاتهمومملابسهم وإصلاحاتهم، واستراتيجيات المدارس العسكرية وأنشأمكتب للترجمة المتعلقة بالفنون الحربية والنظم الأوروبية[3].

ب – المجال الإداري والتعليمي:

استكمالا لإصلاح الجهاز العسكري ودعما للسلطة المركزية التفت السلطان محمود الثاني إلى تطوير الجهاز الإداري الذي كان الأساسي لمشاريع خلفائه المصلحين في القرن 19 م فكانت هذه أول إصلاحاته بعد القضاء عن الانكشارية.

حيث بدأبإعادة تنظيم الحكومة وتوسيع نطاق سيطرتها، اكتسبت هذه العملية فور تطبيقها قوة دفع ذاتية غذاها الموظفون أنفسهم فتوقفت عادة منح المنصب الحكومية كالتزامات أو قطاعات واستحداث نظام العينات والترقيات والمعاشات المنتظمة وزاد هذا الإجراء من مركزية الدولة وهيبة السلطان في الولايات كما عمل أيضا عن تقوية الإدارة المركزية بحيث يصبح هو صاحب الكلمة الأخيرة في توجيه القوة العسكرية والاقتصادية إلى المكان المناسب[4]، وأصبح السلطان بنفسه يعين الولاة إضافة إلى كل هذا قام السلطان بإنشاء مجالس للولايات تتضمن هذه المجالس مسلمين ومسحيين وكانت تناقش المسائل المدنية والمالية والقضائية، مع زيادة الرقابة المحلية على أعمال الوالي[5].

ولم يقتصر الإصلاح الذي مس الحكومة والإدارة على هذه الميادين فقط بل تعداها إلى تغير أسماء بعض الرتب فقد اتخذ الصدر الأعظم خلال وقت تعين لقب الوزير الأول إلى باش

---

[1] – فون مولتكه: قائد ألماني متصور ولد سنة 1908م، التحق بجيش روسيا حضر في إحدى مدارسها الحربية ولتفوقه في الهندسة وما يلحقها من أركان الحرب بروسيا، ثم اتجه نحو الشرق ،وتوظف في الجيش العثماني وبعد أن حضر واقعة نصيبين وعاد إلى بلاده ترقى في المناصب تدريجيا حتى وصل إلى وظيفة رئيس اركان حرب بروسيا ثم اتجهفي تنظيم الجيش حتى صار أول جيش في أوروبا، ، توفي سنة 1891م، أنظر : المحامي، المصدر السابق ، ص 331.

[2]– جبارة، المرجع السابق، ص.170

[3]– غربي، المرجع السابق، ص156.

[4]– طقوش، المرجع السابق، ص332.

[5]– سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص256.

وكيل[1]، ومس أيضا موظفي الدولة الذين تصنيفهم في ثلاث فئات : الكوادر المدينة (إقليمية) والكوادر العسكرية(سيفية) والكوادر الحقوقية الدينية (علمية)[2].

وتنقسم الحكومة إلى وزارات وإدارات[3]، كما ألغيت وزارة الذخيرة، وشكلت وزارة التجارة بدلا منها، وأسست أيضا وزارة الأندرون[4]الهمايونية، كما اعتبرت المشيحة الإسلامية وزارة عام 1254م/1838م، بدلت تعابير الصدر الأعظم والصدارة إلى رئيس الوكلاء ورئاسة الوكالة[5].

وفي عام 1834م، أعاد محمود الثاني افتتاح سفارته في العواصم الأوروبية، وفي هذه السفارات جرى تدريب مصلحي القرن 19م، ومنهم مصطفى رشيد[6]، وهؤلاء كانوا يختلفون عمن عمن تلقوا تعليمهم وفق الأنماط التقليدية الشرقية، وهكذا أصبح المجتمع العثماني أقل تماسكا عن ذي قبل[7]. إضافة إلى ذلك وضع السلطان الأوقاف تحت إشرافه بدلا من إبقائه تحت إشراف المفتي ورجال الدين[8]. ويجدر الإشارة إلى أن مجل هذه الإصلاحات كان الهدف منها أولا تطوير عناصر قوة المركز العثماني، وثانيا الحفاظ على تكامل أجزاء الإمبراطورية[9].

---

[1]- عبد العزيز سليمان نوار،**التاريخ الشعوب الإسلامية**، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص164.

[2]- باش وكيل: هو الاسم الذي بدأ إضافة على صدر الأعظم عام 1837م في عهد السلطان محمود الثاني الذي عمل تغيرات عميدة نظام الدولة العثمانية، وقد للمرة الثانية حيث استمر إلى عام 1882م أنظر صابان: ،المعجم....،ص56.

[3]- مانتران، المرجع السابق، ص55.

[4]- الأندرون: يعني القسم الداخلي من أبواب قصر طوب كابي، وبخاصة قسم السعادة ويشمل (غرفة العرض، الخزانة الهمايونية والمستودعات)، أنظر: محمود عامر، "**المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**"، **مجلة دراسات تاريخية**، العدادان 117-118ن حزيران، 2012م، ص 366.

[5]- كوندز و أوزتورك ، المرجع السابق، ص393.

[6]- مصطفى رشيد باشا: هو أحد أبرز رواد الإصلاح في الدولة العثمانية، تولى مقاليد الصدارة العظمى، ويلقب أيضا بأبو التنظيمات، ولما بلغه خبر وفاة السلطان محمود الثاني، عاد إلى الفور إلى بلاده ليتولى الشؤون الخارجية،أنظر: غانيه بعيو، **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839-1876)**،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، الجزائر العاصمة، 2008-2009، ص87.

[7]- مصطفى، المرجع السابق، ص194.

[8]- نفسه، ص194-195.

[9]- نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، ج11، المعهد العامي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1417هـ-1996م، ص202.

أما بالنسبة للمجالات الأخرى التي حظيت بعناية السلطان محمود الثاني، المجال التعليمي والثقافي الذي سار فيه السلطان بنفس الخطة السابقة للإصلاح.بحيث كانت التجديدات التي جرت في الحقل التعليمي قد تبلورت من خلال إحياء بعض المؤسسات القديمة وتشييد مؤسسات أخرى[1]، وقد أقيمت مدارس جديدة عرفت باسم (المدارس الرشيدية)، وحددت مهمتها بتقديم نموذج متقدم من التعليم للتأهيل للدخول إلى مختلف مدارس الجيش والبحرية والطب ووظائف الدولة[2].

فكان من الضروري التحرك لإنشاء مدارس أكثر تخصصا في مجالات معنية، مثل إنشاء مدارسة التعليم القضائي، ومدرسة التعليم الأدبي، إلا أنه حتى عام 1839م، كانت المدارس الأساسية قليلة جدا[3].

أما مدارس المساجد فكان يدرس فيها علم الكلام والقواعد والمنطق والآداب كما أحي السلطان المدارس الفتية العليا، وكمرحلة أولى بدأ يرسل البعثات الطلابية إلى أوروبا لكي يوفروا معلمي المدارس وضباط الجيش[4]، وكان الهدف منها تزويد الجيش بالأطباء بافتتاح مدرسة للطب بحيث كان معلموها من الأتراك والفرنسيين[5]. كما أسس مدرسة الموسيقى بهدف تخريج موسيقيين للجيش، ورغم كل هذه المؤسسات التعليمية بدت متواضعة، فقد جرت توسعتها وتطويرها في فترة التنظيمات حين أخذت تؤتي أكلها[6]. فقد توسعت الدولة في إنشاء المدارس وأصبح لها نظام رسمي رسمي تعليمي يقوم على تدريس اللغة التركية ويعمل على نشرها[7].

بالإضافة إلى الصحف فلا يمكن لنا أن نعتبر الصحف الفرنسية الصادرة في الدولة العثمانية صحفا عثمانية بالمعنى الدقيق، فقد صدرت أولى الصحف في اسطنبول في عام 1795م

---

[1]- طقوش، المرجع السابق، ص332.

[2]- نفسه، ص332-333.

[3]- مانتران، المرجع السابق، ص56.

[4]- ماجد بن صالح المضيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من (936-1343هـ/1530-1934)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (مرقونة)،جامعة أم القرى، مكة المكرمة ،1995،ص،205.

[5]- طقوش، نفسه، ص333.

[6]-مصطفى، المرجع السابق، ص193.

[7]- عبد العزيز محمد عوض،**التنظيمات العثمانية في الولايات العربية**، كلية الآداب، جامعة الرياض، ص91.

برعاية السفارة الفرنسية تحت اسم "بوليتين دي نوفيل"[1]، كما قام السلطان محمود الثاني عندئذ بإصدار أول صحيفة تقويم أي وقائع (تقويم الوقائع) باللغة التركية، والتي يصدر عددها الأول في أول نوفمبر1831م، مهمتها نشر القوانين والمراسيم الصادرة، ولا تصدرالصحيفة العثمانية التركية انطلاقها الحقيقية إلا في الشطر الثاني في القرن19م.

ت –المجال الاجتماعيوالاقتصادي:

كما أصدر السلطان الأوامر بارتداء السراويل الأوروبية (**البنطلونات**) والأحذية السوداء والمعاطف الطويلة (**الإسطنبولية**)، والطربوش الذي حل محل العمامة، وقد جرى إدخال الطربوش إلى الدولة العثمانية عام 1827م، على يد القبطان باشا خسروا محمد باشا الذي اشترى عددا من الطرابيش وأجرى استعراضا لرجاله وهم يرتدونها أمام السلطان الذي أعجب بهذا التجديد فقرر إجبار الموظفين والجنود البحارة على ارتدائه[2].

وقد جعل محمود من نفسه نموذجا لاقتباس مظهريات الغرب، فطور لباسه بحيث ظهر بمظهر الأوروبيين، وقص لحيته وارتدى الطربوش والبنطلون وبدأ يظهر أمام الجماهير واضحا جدا لانعزال السلاطين السابقين، وكان أول سلطان يشهد الاحتفالات العامة. كما استقدم الموسيقيين الأوروبيين وأنشأ فرقته الموسيقية الخاصة[3].

لقد عمل السلطان في المجال الاقتصادي على الحد من الإقطاع[4] وتنظيم الضرائب، ففي عام 1835م أنشأ وزارة الشؤون المالية[5]، ونظم عملية الضرائب وهكذا يجري الاتجاه إلى إجراء تعدادات السكان وإلى مسح الأراضي، ولم يجري جمع الضرائب على أيدي ملتزمين مختصين، بل

---

[1] مانتران، المرجع السابق، ص58.

[2] –مصطفى، المرجع السابق، ص195.

[3] – نفسه، ص196. –

[4] – الإقطاع: لم يكن للنظام الإقطاعي من اختراع الدولة العثمانية، بل كان سمة بارزة مع البيزنطيين والسلاجقة والمماليك ودول أوروبا الغربية، وقد طبق في الدولة العثمانية منذ بداية حكم العثمانيين أي في القرن الرابع عشر ميلادي، وإذا كان السلطان يقوم بمنح صاحب الإقطاع حق جباية الضريبة الحكومية على الأرض، مقابل الالتزام من جانب الإقطاعيين بالخدمة الحكومية والمدنية ،بحيث يهدف هذا الإقطاع إلى توفير أسباب العيش والتخفيف عن الإدارة المالية عبء جمع الضرائب، أنظر: غربي، المرجع السابق، ص112.

[5] – نفسه، ص151.

على أيدي موظفين يحصلون على مرتبات من الحكومة المركزية، وهم المحصلون الذين يشرف عليهم حكام الولايات[1].

كما قام أيضا بضم الزعامات والتيمارات[2]إلى الأملاك العامة، وألغي الأسلوب المتبع في تحصيل الجزية[3].

2- تجربة السلطان عبد المجيد الإصلاحية:

تولى السلطان عبدالمجيد'الحكم بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني، سنة 1839م وعمره يتجاوز 16 سنة بشهرين و6 أيام[4].

عندما كانت أحوال الدولة العثمانية مرتبكة مع والي مصر محمد علي باشا[5]، ومثقلة بالمشاكل الداخلية والخارجية، وقد واجه مشكلة انكسار الجيوش العثمانية في موقعة نصيبين[6] (نزيب)[7]. بعد جلوسه على العرش عين مباشرة خسروا باشا[8]، صدرا أعظم وهو معروف بعدم ميله إلى التنظيمات وعداوته الشديدة لمحمد علي باشا والي مصر، والسر عسكر الداماد خليل

---

[1]- مانتران، المرجع السابق، ص54.

التيارات: هو كل أرض تمنح لشخص أو أكثر شركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن عشرين ألف

[2]- وكان يسمى في الفترة التي سلقت الحكم العثماني بنظام الإقطاعي، أنظر: صابان، المعجم...، ص76.

[3]-مصطفى، المرجع السابق، ص196.

[4]- يلمازأوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سليمان، مج2، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إسطنبول، 1990، ص24.

[5]- إسمعيل سيرهنك، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، ج1، ط1، المطبعة الأميرية ،بولاق، مصر الحديثة، 1312هـ، ص689.

[6]-فلاحة، المرجع السابق، ص47.

[7]- موقعة نزيب: أو تعرف بموقعة نصيبين هي معركة عسكرية حصلت في 25 يونيه1839 بين الجيش العثماني بقيادة حافظ حافظ عثمان باشا والجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي، انتهتبانتصار الجيش المصري على العثماني، أنظر: حسن مؤنس، **أطلس التاريخ الإسلامي**، ط1، دار الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، 1987م، ص362.

[8]- خسروا باشا: انتزع خسروا باشا الطاعن في السن والذي يترأس حزب المحافظين الحكم الهمايوني من رؤوف باشا عنوة في مراسيم تشجيع جثمان السلطان محمود الثاني ووضعه في صدره، دامت صدارته مدة 11شهرا و7أيام، كان غنيا ومن أصحاب الخير وكان العدو اللدود لمحمد علي باشا، صار واليا على مصر بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر، دامت فترة حكمه 5 أشهر، انظر: أوزتونا، المرجع السابق، ص35،26، وأنظر أيضا: خليل ابن أحمد الدجي، **تاريخ الوزير محمد عليباشا**، ط1، دار الآفاق، القاهرة، 1997، ص77.

باشا وكذلك قضية تسليم القبودان[1]، فوزي أحمد باشا[2]الدونما العثمانية لمحمد علي باشا في الإسكندرية[3]، عند سماعه بخبر توليه الصدارة العظمى لخسروا باشا الذي يعتبره من ألد أعدائه، وبسبب هذا العمل فقدت الدولة العثمانية أسطولها البحري الذي أنشاه السلطان محمود الثاني بجهود جبارة وتضحيات كبيرة، خاصة بعد واقعة نافرين سنة 1827م، وهذا ما منح محمد علي باشا دفعا قويا في مجاراته للدولة العثمانية باعتباره أصبح يملك ثاني أقوى أسطول بحري في العالم بعد إنجلترا[4].

هذه الأحداث دفعت بالسلطان لإقالة خسروا باشا من مصب الصدارة العظمى، وعين مكانه رشيد باشا، الذي عمل ككاتب للجيش في الحرب العثمانية الروسية ومثّل الدولة العثمانية في مؤتمر"كوتاهية" وعين سفيرا بباريس وعين أيضا وزيرا للخارجية سنة 1837م لمدة ست سنوات[5]، سنوات[5]، كلفه السلطان محمود الثاني قبل موته بإعداد نص يعلن فيه الإصلاحات المستهدفة (**الخط الشريف**)[6] أو ما يسمى بفرمان التنظيمات الخيرية.

أ- مرسوم كلخانة:[7]

في 03 نوفمبر1839م، نصبت خيام كبيرة في حدائق الطوب كابي[8] المعروف باسم "**كلخانة**" (**قصر الزهور**)، حيث اجتمع حشد كبير من موظفي الدولة وممثلي الدول الأجنبية، على حين اصطفت القوات العسكرية في الشوارع والميادين المجاورة، وحضر السلطان عبد المجيد إلى

---

[1]- القبودان: لفظ فارسي، معناه أمير البحر أو ما يسمى بالأميرال، أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحاتوالألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص347.

[2]- أحمد فوزي: قائد الأسطول الهمايوني في جنا قلعة، أوزتونا، المرجع السابق، ص27.

[3]- سيرهنك، المصدر السابق، ص27.

[4]- أوزتونا، المرجع السابق، ص27.

[5]-كوندو، أوزتورك، المرجع السابق ص414.

[6]- خط الشريف: اصطلاح شائع من العهد العثماني، معناه مرسوم ملكي أو سلطاني، أنظر: الخطيب، نفسه، ص163.

[7]-كلخانة: قصر الزهور.

[8]- طوب كابي: ضع على شكل أجنحة بحيث يتسع لأربعين شخص توجد فيه المدارس السلطانية التي تعد العلماء الضباط، توجد به مكتبة الآن الشهيرة بمخطوطاتها العربية والفارسية والتركية النادرة، أنظر: محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، المركز المصري لدراسات، القاهرة، 1994، ص304.

مكان الاحتفال وسمح لممثلي الكنيستين اليونانية والأرمينية بالحضور، وحضر كذلك كبار العلماء والضباط[1].

وفي المكان الكائن أمام قصر الطوب كابي قرأ مصطفى رشيد باشا حظ كلخانة على مسمع السلطان وأمام كل المدعوين وكان هذا الحظ معنونا باسم التنظيمات[2].

وهو بمثابة أول دستور للبلاد يوضح الحقوق الرئيسية[3]، وبإعلانه أصبحت إصلاحات السلطان محمود الثاني قانونية وموثقة، ثم بعد ذلك سلم رشيد باشا الحظ الشريف إلى الصدر الأعظم ودعا له شيخ الإسلام

وقد عبر سليمان البستاني في كتابه عبرة وذكرى عن حظ كلخانة بقوله: "...**وما كاد يجلسالسلطان عبد المجيد على سرير السلطنة حتى أذاع حظ كلخانة المشهور سنة 1839م، فكانت له ضحية اهتزت أوروبا لها**"[4].

والجدير بالذكر أن هذا الخط صدر في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد وتابعه القوي في مصر محمد علي باشا حول احتلال هذا الأخير لبلاد الشام لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الإصلاحات ينوي إجرائها في الدولة العثمانية، كي يضمن مساندة الدول الأوروبية في نزاعه الحاسم مع محمد علي[5].

وقد تضمن عدة بنود إصلاحية[6]، نذكر أهمها:

1- منح السلطان أمنية الروح والأمنوالناموس[7] والمال.

2- وعد السلطان بإجراء إصلاح شامل في الإدارة والقضاء، ولهذا يكون الحظ قد حد من صلاحية الولاة في العديد من الأحكام.

---

[1]- مصطفى، المرجع السابق، ص202.

[2]- عوض، المرجع السابق، ص19- 20 .

[3]- مفيد الزيدي، "**موسوعة التاريخ الإسلامي "العصر العثماني**"، دار أسامة للنشر، الأردن، دط ، ص253.

[4]-سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، مطبعة الأخبار للنشر والتوزيع، دب، 1980، ص12.

[5]- عوض، نفسه، ص20.

[6]- الزيدي،نفسه، ص253.

4- الناموس: القانون.

3- أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية الشرعية مع وضع قانون ثابت لها.

4- أمر السلطان بتثبيت الضرائب والتكاليف المالية، وتنظيم أمر توزيعها على المكلفين وجبايتهابمقتضىأحكام الشرع، وإلغاء أصول الالتزام.

5- القضاء على أسباب فساد جهاز الحكم على غرار الرشوة التي كانت منتشرة نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها

-6- وعد السلطان باستمرار الإصلاح في الدولة العثمانية عن طريق إصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الأنفس والأموال، وتعيين الويركو[1]، والتنظيمات العسكرية كما وعد أيضا باحترام هذه القوانين وأعطى العهد والميثاق بعدم مخالفتها، وبذلك تنازل السلطان عن جزء من سلطته لمجلس الأحكام العدلية الذي أصبح من حقه سن القوانين أما المصادقة عليها تتم من طرف السلطان[2].

-7- طلب السلطان من الصدر الأعظم تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وإبلاغه لسفراء الدولة الأجنبية رسميا[3].

ويتميز هذا الميثاق بتعدد سماته، من ناحية: أنه ميثاق حقوقي ومالي وإداري وعسكري[4]، كما أنه أكد على عدم إتباع تعاليم الشرع الشريف وكان أحد أسباب ضعف الدولة فيما مضى، فقد كانت الغاية منه إحياء الدين والملة والدولة، فاعتبر بذلك أنه الخطوة الكبيرة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية حين قرر المساواة بين المسلم وغير المسلم[5]، والجدير بالذكر أن الخصائص الرئيسية لهذا الحظ تكمن في ملامحه التي كانت صورة طبق الأصل للدساتير التي شهدتها أوروبا خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر[6].

5- الويركو: معناه الجزية أو الخراج أو المال الميري وتعني العطاء، أنظر: العزاوي، المرجع السابق، ص 195.

[2]- منتران، المرجع السابق، ص60.

[3]- عوض، المرجع السابق، ص21.

[4]- منتران، نفسه، ص60.

[5]- طقوش، المرجع السابق، ص401.

[6]- يذهب المؤرخ ستانفورد شو إلى أن خط كلخانة قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام 1789م، أنظر:

-Shaw Stanford, History of the ottoman, Empire and modern, Turkey, vol 2,p 61.

فكان هذا الحظ حسب إنجلهاردت بمثابة الثورة الإصلاحية الثانية بعد الثورة التي بدأها السلطان محمود الثاني، من أجل استثارة عطف الدول العظمى على الدولة العثمانية بعد موقعة نزيب.

وبعد إعلان الخط طلب السلطان عبد المجيد الثاني من الصدر الأعظم العمل بمقتضى خط كلخانة والمبادرة إلى إصلاح أمور الرعية في صدق وغيرة وإخلاص[1].

ث–مجموعة القوانين التنظيمية:

أصدرت الدولة العثمانية في أعقاب مرسوم كلخانة مجموعة من القوانين التنظيمية الجديدة لتنفيذ توصيات هذا الفرمان أدت إلى حدوث تغيرات كبيرة شملت مختلف مجالات الحياة وكانت البداية في 8 مارس 1840م حين أصدرت الدولة مجموعة قوانين جنائية (**قانون العقوبات**) بحيث أن ديباجته تبرز أحد أهم المبادئ الكبرى للتنظيمات، ألا وهي مبدأ مساواة الجميع أمام القانون[2]، وبموجبه أنشأت محاكم نظامية سلخت الدعاوي الجزائية من القضاء الشرعي العثماني[3].

وفي 06 ديسمبر1843م، صدر قانون خاص بالمنجدين في الجيش العثماني إلى خمسة فيالق وحددت مدة الخدمة العسكرية حسب صنف الجندي، فالعامل في الجيش حددت بخمس سنوات أما الاحتياطي فحددت بسبع سنوات.

بعدها عادت حركة الإصلاح لسابق عهدها بعودة رشيد باشا إلى الصدارة العظمى سنة 1845م، حيث (أجرى إصلاحا شاملا في المنظومة التعليمية فعدل الكتب المدرسية وأنشأ عدة مدارس عليا لتخريج الموظفين وسمح بتدفق جملة من القوانين المستوحاة من الغرب إلى ساحة القضاء العثماني، ففي سنة 1850 م أصدر قانون تجاري على يشبه القانون التجاري الفرنسي، وأنشأت عدة محاكم مختلطة تبث القضايا التجارية.[4]

[1]– عوض، المرجع السابق، ص2،4.

[2]–منتران، المرجع السابق، ص88.

[3]– بعيو، المرجع السابق، ص107.

[4]– بيضون وآخرون، نفسه ، ص 139.

ج- خط التنظيمات الخيرية (خط همايون)[1]:

إذا كان خط كلخانة قد خرج من رحم أزمة محمد علي فإنّ خط همايون هو الآخر قد خرج من رحم أزمة حرب القرم[2] (1270 – 1272 هـ/ 1853 – 1856 م)، بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها انجلترا وفرنسا وإيطاليا على روسيا سنة 1854 م فكان هذا الخط بمثابة هدية إلى انجلترا وفرنسا اللتين وفقتا ضد تقسيم السلطنة العثمانية في أعقاب حرب القرم.[3]

وقد ركز هذا المرسوم أكثر من غيره على عزم الدولة العثمانية نحو الأخذ بمفهوم المساواة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين، فكان الهدف من نشره هو كسب الرأي العام الأوروبي، وبالتالي اكتساب الدولة العثمانية طابع الدولة الأوروبية.[4]

أهم بنوده:

1- إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف على أنّ تتقدم كل طائفة إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تتفق مع ما طرأ على الدولة العثمانية من رقي وتقدم.

2- السماح للطوائف الغير الإسلامية بممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح.

3- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وكذا تأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب.

4- فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية.

---

[1]-همايون: لفظ فارسي معناه، سعيد أو ميمون أتخذه أباطرة المغول لقبالهم في عصر الدويلات المغولية، وأخذه عنهم الأتراك العثمانيون وأطلقوه على السراي السلطاني حيث يقيم السلطان والصدر الأعظم، أنظر: الخطيب، المرجع السابق، ص 434. وأنظر أيضا: صابان، المرجع السابق، ص 226.

[2]- حرب القرم: أطلق عليها الروس مصطلح الحرب الشرقية، اندلعت بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية، في سنة 1853 م، استمرت لمدة 3 سنوات، أنظر: جادان حسين فيض الله، "**حرب القرم 1853 م**"، مج 1، العدد 2، **مجلةجامعة جيهان**، أربيل العلمية، 2017، ص 1.

[3]- العزاوي، المرجع السابق، ص 101.

[4]- أوزتونا، المرجع السابق، ص 55.

5- إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين.

6- المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات.[1]

7- وعد السلطان بالسماح للأجانب بحق التملك في الدولة العثمانية.

8- منع السلطان موظفي الدولة من التزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة 1839 م، قد أبطل العمل بنظام الالتزام.

9- تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقييد بتسجيل إيرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود مخصوصة.

10- وعد السلطان بإشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم.

11- وعد السلطان أيضا بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة.

ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم عالي باشا تعميمه والعمل بما جاء فيه.[2]

كما أكد

خط التنظيمات الخيرية على التعهدات التي منحها السلطان في خط كخانة، لكنه أضاف إليها مبدءا هاما يتعلق بامتيازات وحصانات لرعايا الدولة الغير المسلمين مع معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية.[3]

ومن هنا يمكن القول أن خط همايون جاء للتأكيد على ما جاء في خط كلخانة سنة 1839م، إلاّ أنه أضاف بند المساواة بين جميع الرعايا، هذا الأمر الذي لم يقبله لا العلماء ولا العامة من الناس.

[1]- عوض، المرجع السابق، ص ص26، 27، 28.

[2]-نفسه، ص ص28، 29.

[3]-طقوش، المرجع السابق، ص 404.

د- قوانين مكملة لما جاء في خط همايون:

أصدرت الدولة العثمانية بعد خط همايون مجموعة من القوانين التي مست كافة جوانب المجتمع العثمانيين من أهمها:

- في سنة 1856 م، أصدر قرار بتأسيس البنك العثماني كان الهدف منه إصلاح نظام إدارتها المالية، وإعادة تنظيم وزارتها المالية وزيادة كفاءتها لسد عجز خزانتها المالية، هذا التاريخ أدخل للدولة ما يسمى بنظام الميزانية السنوية للمرة الأولى.

-في سنة 1857 م: ألغيت الجزية وفق ما نص عليه خط همايون وحل محلها البدل العسكري وهو مشابه لما يدفعه المسلمون.[1]

-في 21 أفريل 1858م: طبقت الدولة قانون الأراضي (الطابو) كان الغرض منه التخلص نهائيا من نظام الالتزام والإقطاعات العسكرية وكذا العمل تحسين أحوال الفلاحين[2]، صيغ في (132) مادة وخاتمة وبموجبه قسمت أراضي الدولة العثمانية إلى خمسة أقسام.[3]

وكان من نتائج خط التنظيمات الخيرية أن أعد لجان لتنظيم القوانين نشرت عددا من الأنظمة والقوانين وكانت اللجان في كل ذلك تنقل من القوانين الأوروبية لا سيما الفرنسية بعد التأكد من عدم مخالفتها للنصوص الشرعية.[4]

---

[1]-نمير طه ياسين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، ط1، دار الفكر ، عمان ، 2009 ، ص 29.

[2]-سيار الجميل، **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط 1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 65.

[3]- ولقي الأراضي المملوكة مقسمة، إلى أربعة أقسام (أراضي مخصصة للسكن، أراضي الأميرية، الأراضي العشيرية، أراضي الخراج، الأراضي الأميرية، الأراضي الموفوقة، الأراضي المتروكة، أنظر: عوض، المرجع السابق، ص 231.

[4]- البستاني، المصدر السابق، ص 13.

3-تجربة السلطان عبد العزيز الإصلاحية:

لقد شهدت فترة حكم السلطان عبد العزيز الثاني[1] جملة من الأحداث السياسية التي عكرت صفو الدولة العثمانية نهاية حكم السلطان عبد المجيد الثاني على الصعيد الداخلي والخارجي من حروب وثورات تمردات وقد ابتدأ السلطان عبد العزيز عهده بجملة من الإصلاحات تمثلت في مجموعة من القوانين والنظم شملت تقريبا جميع القطاعات المهمة في الدولة سعيا منه لتنظيم أمور الدولة على أسس حديثة.

أ-الإصلاحالإداري :قانون تشكيل الولايات 1864 م: صدرهذاالقانون التنظيمي في نوفمبر 1864 من طرف فؤاد باشا[2] ومدحت باشا وقد تم بموجبه تقسيم ولايات الدولة العثمانية إلى ثلاثين ولاية [3].

ويعتبر قانون الولايات المحاولة العملية لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي وتأكيد خضوعها للدولة، وبموجب هذا القانون قسمت الدولة إلى ولايات يحكم كل والي ولاية، وقسمت كل ولاية إلى سناجق يحكمها سنجق (متصرف) والسنجق بدوره قسم أقضية يحكم كل منها قائم مقام، أمآ القضاء فقسم إلى نواحي يحكم كل منها مدير ناحية، وبهذا أصبح لكل ولاية مجلس إداري تحت إشراف كبار موظفي الدولة.[4]

---

[1]- السلطان عبد العزيز: هو السلطان الثاني والثلاثون للدولة العثمانية حكم مابين 1861 / 1876 م، قام بزيادة عدد الجيش النظامي في عهده دخلت السكة الحديدية لأول مرة للدولة العثمانية قام بالعديد من الزيارات في سنة 1863 زار مصر، وفي سنة 1867 زار بريطانيا ، وأسس المجلس الشورى للدولة ، سامي بين عبد الله الملغوث ،**أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط 1، مكتبة الإمامالذهبي للنشر، الكويت، 2014، ص 563.

[2]- فؤاد باشا (1869/1815): صدر أعظم ورجل دولة تولى منصب، العظمى في العهد السلطان عبد العزيز تولى الصدارة مرتين توفي في مدينة بيس، أنظر: موفق بن مرجى ،**صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد حميد الثاني، والخلاصة**، الإسلامية، دار الكويت للصحافة ،الكويت ،1984، ص 75.

[3]- مدحت باشا:يلقب بأبو الدستور هو أول من نادى بالإصلاح عيين في سنة 1876 م صدرا أعظم عزل في سنة 1877 ونفي بسبب محاولاته إرجاع محمد الخامس للعرش وكذلك محاولته فصل السلطات الدينية عن السلطة الدنيوية، أنظر: أحمد أمين ،**زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ص 26 ، 29.

[4]- أوغلي، المرجع السابق، ص 349.

وتواصلت سلسلة التقنيات في الدولة العثمانية ولعبت دورا كبير في تعميم القانون وتصنيف مجال الممارسة التحكمية للسلطة من جانب القضاة والموظفين، كما شكلت لجنة لتقنين القانون المدني مع مراعاة احتياجات العصر.[1]

ومن خلال إصدار هذا النظام أرادت الدولة العثمانية بسط نفوذها على كافة الولايات وتوثيق أوامر تبعية الولاة للحكومة المركزية "الباب العالي"، وبالتالي ضمان الهيمنة والمراقبة على كافة الأعضاء المكلفين بإدارة الولاية.[2]

ب- إصلاحالقضاء :

مجلة الأحكام العدلية [3]أصدرت سنة 1867 ، تتكون من 1851 مادة أصدرت في 16 كتابا ، واعتبر العمل بها مرجعا للقضاء باعتبارها حوصلة لجميع القوانين المدنية وفق مبدأ الشريعة الإسلامية كما أنها تتوافق مع مجريات العصر وهي متشابهة مع تقنيات الأوروبية من حيث التبويب والفصول [4].

وصفت هذه المجلة على أنها أبرز مؤلف قانوني إسلامي وقد دلت على ما تضمنته الشريعة من تقبل للمعاصرة وكذا قابلية التقنين طبقت أحكامها في معظم الأقطار العربية والدولة العثمانية حتى سنة 1926 م، أصبحت تمثل القانون المدني لجميع المسلمين للدولة العثمانية[5] وقد وصفها البستاني بأنها أعظم الأعمال شأنا[6] ، لأن أحكامها مستوحاة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

---

[1]- أوغلي،المرجع السابق، ص 350.

[2]- عوض، المرجع السابق، ص 69.

[3]- الأحكام العدلية : ألفت من طرف نخبة مشرعي العصر على رأسهم جودت باشا ناظر ديوان الأحكام العدلية وبعض أعضاء شورى الدولة والأوقاف من علماء وفقهاء كعلاء الدين عابدين، أنظر: البستاني، المصدر السابق، ص 12، أنظر ، المحامي المصدر السابق، ص 546.

[4]- فايز محمد حسين، **الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

[5]- أوزتونا، المرجع السابق، ص ص، 75، 76.

[6]- البستاني، نفسه، ص 12.

د- الإصلاح العسكري:

واصل السلطان عبد العزيز سلسلة إصلاحاته متقفيا بذلك آثار من سبقوه في إصلاح الجيش العثماني، لذا نجده قد أولى اهتماما كبيرا بالجيش والبحرية بحكم ملية، إلى الجانب العسكري خاصة وأنّ الدولة العثمانية هي دولة عسكرية بالدرجة الأولى.

- أول ما قام به هو إنشاء مراكز للتكوين والتعليم العسكري الذي يعد النواة الأولى لإنشاء جيش قوي.

- قام بإنشاء العديد من المدارس العسكرية الرشدية سنة 1875 م[1].

- عمل عل مضاعفة أعداد الجيش أكثر مما كان عليه في عهد سلفه السلطان عبد المجيد، بحيث وصل عدد الجيش في فترة حكمه إلى 50 ألف جندي.[2]

كما اهتم كذلك بتطوير الأسطول "العثماني وذلك مواصلة لجهود السلطان محمود الثاني، من خلال شراء السفن الحربية الكبيرة والتي بلغ عددها 15 سفينة.[3]

بحيث أصبح الأسطول العثماني في المرتبة الثانية بعد الأسطول البريطاني من حيث الحمولة الحربية، وسعى أيضا إلى إنشاء مراكز لصناعة السفن،[4] كما أنه حرص على توفير أحدث الأجهزة والعتاد الذي كانت تمتلكه الجيوش الأوروبية[5]، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على مدى تأثره الشديد بالجيوش الأوروبية خاصة الألمانية، ومدى إعجابه بتجهيزاتهم الحربية والبحرية المتطورة هذا ما دفعه إلى إصلاح الجانب العسكري على النمط الأوروبي.

د- خط الإصلاحات والتنظيمات الخيرية:

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز في 13 ديسمبر 1874 م، جاء للتأكيد على ما جاء في خطي كلخانة وهمايون بضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في المعاملة بين جميع الرعايا بدون استثناء مع تنظيم إدارة الحكومة تضمن ما يلي:

---

[1]- عوض، المرجع السابق، ص 39.

[2]- أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد حياته وأحداث عصره**، ط 4 اسطنبول، 2008، ص 26.

[3]- ماري مولزباتريك، **سلاطين بني عثمان**، ط 1، مؤسسة عز الدين للطباعة ولنشر والتوزيع، بيروت، 1986 م، ص 44.

[4]- محمد علي، نفسه، ص 26.

[5]- منتران، المرجع السابق، ص 98.

1- الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لأن في ذلك صيانة الحقوق الرعايا.

2- نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمنية العامة لذلك يجب أن يكون أعضاؤها من ذوي الأهلية المتحلين بصفات الفقه والاستقامة، وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل.

3- بما أن الغاية من تشكيل ديوان الأحكام العدلية أن يكون مرجعا عادلا وموافقا لوصفه وتعريفه فلذلك يجب تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأموريتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في تفرعاتها على اختلاف درجاتها.[1]

4- حرص السلطان على ثقة الرعايا على اختلافاتهم بمنحهم حق انتخاب أعضاء المحاكم النظامية وأعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى حقهم في التعيين أيضا وبهذا يضمن عدم وقوعهم تحت نفوذ الحكومة.

5- البحث عن أسباب زيادة الإيرادات، لأن تطور البلاد مقترن بالاستفادة من منابع ثروتها.

6- حرص السلطان على وضع أنظمة كنيلة بتخليص الأهالي من سوء توزيع المحاصيل، وبالتالي يضمن استفادة الدولة من تحصيل التكاليف المالية من الرعايا.

7- إلغاء ربع العشر الذي كان يضم الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر

التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق محصلين موثوق بهم ومنتخبين من طرف الأهالي.[2]

6-وعد السلطان بالمحافظة على أموال وأنفس جميع رعايا الدولة على ملتهم وناموسهم وأعراضهم واعتبر ذلك أقدم مقاصده السنية.

9- أكد السلطان على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات للطوائف الغير الإسلامية.

[1]- بعيو، المرجع السابق، ص 124.

[2]- عوض، المرجع السابق، ص ص 32، 34.

10- السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة.[1]

1- تجربة السلطان عبد الحميد الثاني: (1876-1909)

استلم السلطانعبد الحميد الثاني[2] الحكم في 11 شعبان 1293هـ/ 31 أغسطس1876م بعد خلع أخيه مراد الخامس[3]، في ظروف صعبة وحرجة، حيث وصلت ديون الدولة ما يقارب من مائتي مليون جنيه استرليني في سنة 1875م، كما امتاز عهده بقيام الثورات في معظم الأقاليم الأوروبية الخاضعة للدولة العثمانية[4].

وفي ظل هذه الظروف جاءت الضغوطات من مختلف عواصم أوروبا، وازدادت حدتها فساد اعتقاد في العاصمة اسطنبول بأنه يمكن تخفيف ضغوط أوروبا السياسية عن طريق إعلان الدستور[5]، فما كان على السلطان عبد الحميد الثاني إلا تعيين مدحت باشا صدرا أعظم، تلبية للتيار الذي أوصله للسلطة[6].

إعلان الدستور 1876م:

---

[1]- بعيو، المرجع السابق، ص 125.

[2]- **عبد الحميد الثاني:** وهو ابن السلطان عبد المجيد ، صاحب فرمان التنظيمات الذي ينظم الدولة العثمانية على الطراز الأوروبي، ولد في 22 سبتمبر عام 1842م، وتولى العرش خلفا لأخيه مراد في 31 أغسطس، وماتت أمه وهو في الحادي عشر من عمره، فربته زوجة أبيه وعاملته معاملة الأم، درس العلوم الأساسية وتعلم بجانبها اللغة العربية والفارسية، وقد اتهم بالاستبداد، وبدأ حكمه بافتتاح مجلس المبعوثان ولكن سرعان ما عطله إلى أجل غير مسمى، واستمر حكمه لمدة ثلاثين عاما ونصف تقريبا، انظر: محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، ط، للمركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، مدينة نصر، القاهرة، 1414هـ/1994م، ص28.

[3]- **مراد الخامس:** هو ابن السلطان عبد المجيد خان، ولد سنة 1265هـ وارتقى لمنصب الخلافة في جمادى الأول سنة 1293م، وكان متعلما مهذبا ميالا للإصلاح محبا للمساواة بين جميع أصناف رعيته، ولم تقضي خلافته إلا ثلاثة أشهر حتى حصل له اختلاط في عمله واتفق على خلعه، أنظر: عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية**، ط2، 1399هـ/1979م، مؤسس الرسالة، بيروت، 1996م، ص25.

[4]- جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001،ص200.

[5]- أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، د.ط، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985-1986م، ص53.

[6]- غربي، المرجع السابق، ص158.

وما إن تولى مدحت باشا الصدارة العظمى[1]، قام بعقد مؤتمر لسفراء الدول الكبرى في العاصمة بناء على اقتراح من انجلترا، ثم جرى إثره ضغط دولي بغية القيام بالإصلاحات، فشكل مدحن لجنة مؤلفة من ستة عشر موظفا متدينا وعشرة من العلماء وقائدين كبيرين من الجيش، لوضع مشروع الدستور الذي استوحى من الدستور البلجيكي تحت اسم قانون أساسي وذلك في عام 1877م، فأصبح الدستور البلجيكي المعدل دستور الدولة الإسلامية العثمانية بعد أن كان الإسلام هو دستور الدولة.[2]

وقد تضمن الدستور تسعة عشر مادة، وفي 19 مارس 1877م، افتتحت أولى جلسات البرلمان العثماني، وكان أهم ما تضمنه الدستور ما يلي:

1- إلغاء امتيازات اسطنبول التي كانت لها حتى ذلك الوقت إدارة خاصة والتي كان سكانها معفيين من الخدمة العسكرية وضريبة الدخل.

2- إطلاق لفظ العثمانيين، على جميع رعايا الدولة العثمانية والاعتراف بحريتهم الشخصية.

3- اعتبار الإسلام دين الدولة على أن تتولى الدولة حماية جميع المذاهب الدينية المعترف بها أيضا.

4- إطلاق حرية الصحافة ضمن نطاق القانون، وفسح المجال أمام الجميع العثمانيين المتمسكين باللغة التركية لاحتلال منصب في الدولة وفقا لكفايتهم.[3]

[1]- حسون، المرجع السابق، ص250.

[2]- نفسه، ص250.

[3]- عزتلو يوسف بك أصاف، **صفحات في تاريخ مصر سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تر، زينهم محمد عزب، ط2، مكتبة مربولي، القاهرة، 1998، ص129.

5-إقامة التمثيل الشعبي عن طريق مجلسين، أحدهما "النواب والمبعوثان" والآخر"للشيوخ"(**الأعيان**)[1].

وكما جاء في مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلو: "كانت تمر أيامنا في السراي كالمعتاد وإذ بنا نقرأ في الصحف الصادرة صباح الجمعة 24 تموز-يوليو 1908م، عن إعلان القانون الأساسي والمشروطية أي الدستور يوم الخميس 23 تموز"[2]

إلا أن التجربة الدستورية لم تعمر أكثر من سنة واحدة فقط أي من 19 مارس 1877م إلى 14 أفريل 1878م، بعد أن اتخذ السلطان قرارا بحل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور، وقد ارتكز السلطان في اتخاذ هذا القرار على رفض التيار المحافظ لبرنامج مدحت باشا[3]الإصلاحي، وكذلك تعاظم نفوذ تركيا الفتاة[4]، فمن خلالها لمس ألاعيب الانجليز وحقدهم

ومحاولاتهم الاتصال برجال الدولة[5]، فأقال مدحت باشا و طلب منه مغادرة البلاد[6].

وهكذا كان دستور 1876م في مظهره عبارة عن تنازل واستسلام من جانب السلطان، أما في جوهره فيتضح من خلال عدة مواد، حددت إحداها حقوق السلطان، واحتفظت الأخرى للحكومة سلطان واسعة في إعلان القانون العسكري، كما تعطي السلطان حق في نفسي

---

[1]– **الأعيان**: أشراف البلد، ويطلق على فئة إقطاعية بدأت بممارسة النفوذ منذ القرن 18م، في مختلف مناطق الدولة العثمانية، وأصبحت ذات امتيازات وصلاحيات وقد قضى عليها السلطان محمود الثاني بعد صراع معها، وهو الإسم الذي أطلق أيضا على الوسطاء الذي يقومون بتنظيم العلاقات بين الدول والمجتمع العثماني، أنظر: صابان، المعجم ...، ص33.

[2]– الأميرة عائشة عثمان أوغلو، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر، صالح سعداوي صالح، اشراف أكمل الدين إحسان اوغلو، ط1، دار البشير، عمان، الأردن، 1411هـ/1991م، ص217.

[3]– غربي، المرجع السابق، ص158.

[4]– **تركيا الفتاة**: يرجع بعض الباحثين بداية هذه الجمعية إلى عهد السلطان عبد العزيز، حيث قامت جماعة صغيرة من اللذين يسمون بالأحرار وذلك بوحي وتأثر من الآراء والأفكار الغربية، وأنشئوا لأنفسهم سنة 1281هـ/ 1864 م مجلة في لندن باسم "حديث" ثم ما لبثوا أن انضمت إليهم الشخصيات المرموقة، أمثال: نامق كمال وضياء باشا، أنظر: سليمان بن صالح، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط2، دار القاسم، الرياض، 1420هـ، ص ص40-42.

[5]– علي حسون، المرجع السابق، ص251.

[6]–غربي، نفسه، ص158.

الأشخاص غير المرغوب فيهم[1]، بالإضافة إلى ذلك أدخل السلطان تعديلات على دستور مدحت باشا قبل نشره[2].

انتهج السلطان سياسة استبدادية أثارت سخط الحركات والجمعيات السياسية عليه وألبت ضده الدول الأوروبية التي لم تتوان في مد حركات المعارضة بكل أنواع الدعم والتأييد المعنوي والمادي، خاصة إذا عرفنا أن هذه المعارضة قد تشكلت وترعرعت في مختلف العواصم الأوروبية[3]. وقد نجحت المعارضة السياسية في تصعيب الوضع على السلطان مما أرغمه للخضوع لمطالبها والمتمثلة في العودة إلى الحياة الدستورية، وكانت أشهر الحركات الفاعلة في تيار المعارضة جمعية الاتحاد والترقي، والتي كان هدفها محاربة استبداد السلطان وإعادة الحياة الدستورية إلى الدولة العثمانية[4].

ورغم كل ما حدث من أمور داخل الدولة العثمانية في عصر السلطان عبد الحميد الثاني، إلا أن حركة الإصلاحات لم تتوقف في عهده، بل شهدت تطورا ملحوظا، وخاصة في مجال التعليم[5]، فقد حاول السلطان بإخلاص أن ينشر مؤسسات التعليم والتنوير في كل أنحاء الوطن إلى إلى جانب اهتمامه لإعمار الدولة، لاسيما وأن التطورات التي أدخلها على التعليم أصبحت أحد النماذج البارزة الدالة على خدماته، ففي عهده بلغ التعليم الحكومي أوج مراحله حيث شيدت مدارس مختلفة مثل مكتب حقوق (**كلية الحقوق**) ودار المعلمين العالية[6].

حيث يذكر في مذكراته السياسة مقولة: "لقد ارتفع عدد المدارس منذ اعتليت العرش إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه، (**200,000 مدرسة**)، ومع ذلك فلا تفي هذه المدارس بالحاجة،

---

[1]- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1922)**،د.ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص283.

[2]-جلال يحي، المرجع السابق، ص ص202، 203.

[3]- غربي، المرجع السابق، ص158.

[4]- نفسه، ص159.

[5]- نفسه، ص160.

[6]- فاضلبيات :**دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط1، دار المدار الإسلامي، ص2013.، بيروت، لبنان، ص448.

والمدارس الثانوية عندنا على مستوى عال من المناهج، تعترف به الأوساط، ونحن بحاجة إلى فتح مدارس إعدادية تهيئ الطالب لدخول مؤسسات علمية ليتخرج منها مهندسون ومعماريون وفنيون"[1]، ولتزويد الجامعة بالطلبة المؤهلين أنشأ المدارس الرشدية (**الابتدائية**) في مراكز الولايات وعددها 29، وافتتحت المدارس السلطانية أيضا، بالإضافة إلى المدارس العسكرية.[2]

أما الدعامة الثانية فكانت وسائل النقل والاتصالات خاصة في مجال السكك الحديدية وخطوط التلغراف، ولا ننسى المطبوعات كانت هي الوسيلة الثانية في مجال الاتصالات، فقد كان طبع الكتب والمجلات، وعدد القراء يزداد يوما بعد يوم، وأخذ المجتمع التركي يعتاد على القراءة والكتابة، كان هذا مؤشرا هاما على التحديث الذي عرفته البلاد.[3]

يعتبر السلطان عبد الحميد في التاريخ حاكما كبيرا، فتح الطريق للمجتمع لكي يتجدد ويتطور من حيث الفكر والثقافة والتكوين، وطبق الاستقلالية بمعناها الحقيقي في ميادين شتى كالاستثمار الاقتصادي والسياسة والصحافة والأدب، لأنه كان يتحيز للتقدم في كل النواحي بشكل واضح.[4]

وفي الأخير يمكن القول أن الإصلاحات التي أحدثتها الدولة العثمانية تبقى من أهم المواضيع التي تناولها التاريخ العثماني بالرغم من كل التحديات التي واجهها السلاطين العثمانيين منذ اعتلالهم العرش، فلم تثني هذه العراقيل من عزيمتهم في مواصلة السير والاجتهاد في تنفيذ هذه الإصلاحات، خاصة الجانب العسكري عن طريق تحديثه بالطرق والأساليب الأوروبية وغيرها من المجالات الأخرى التي أخذت نصيبها من الإصلاح إلا أن هذه الإصلاحات قد رافقها مجموعة من رجال الدين المتفقهين في أصول الشريعة والمتشبعين من قضايا السياسية وذلك من أجل مرافقتهم وتوجيههم وإرشادهم.

---

[1]- عبد الحميد الثاني، المصدر السابق، ص ص 186-187.

[2]- طربين، المرجع السابق، ص281.

[3]- سيف الله آزباجي، **السلطان عبد الحميد الثاني، مشاريع إصلاحيةوانجازاته الحضارية**، تر ، عبير سليمان، ط1، دار النيل للطباعة والنشر، 1432هـ/2011م، القاهرة، ص47.

[4]- نفسه، ص49.

الفصل الثاني: نماذج لعلماء وفقهاء القرن 19م

1- أحمد جودت باشا.

2- مصطفى صبري.

3- جمال الدين الأفغاني.

4- محمد عبده.

5- رفاعة رافع الطهطاوي.

6- محمد رشيد رضا.

شهدت الحركة الإصلاحية رواجا كبيرا داخل الدولة العثمانية نتيجة لمجموعة من العوامل أخطرها التهديد الخارجي (الحملات الاستعمارية) وكذلك الاستبداد العثماني فظهرت مجموعة من الدعوات الإصلاحية تزعمها مجموعة من العلماء أشهرهم: أحمد جودت باشا، جمال الدين الأفغاني، والشيخ مصطفى صبري، ومحمد عبده، ورفاعة الطهطاوي.

1- أحمد جودت باشا: (1238هـ-1822م/ 1313هـ/1895م)

أ- نشأته:

يعتبر أحمد جودت باشا بن إسماعيل، من أحد كبار العلماء، ولد في قصبة لوفجة[1] بولاية الطونة،[2] توارثت عائلته العلوم الدينية أبا عن جد، حيث كان والده عضوا من أعضاء المجلس بالطونة. أخذ العلوم عن كبار علماء بلدته، والتحق بدار السعادة[3] فترة حكم السلطان محمود خان، تفقه في علوم الفقه وأصوله والحديث والتفسير، وعلم الكلام والمنطق، ودرس اللغة العربية والتركيبية والفارسية، ثم بعدها تولى منصب القضاء، من سنة 1844م، وبعد مدة من الزمن أصبح عضوا من أعضاء مجلس المعارف العمومية في عام 1260هـ-1850م.[4]

ب- مشاريعه الإصلاحية:

تقلد أحمد جودت باشا بعدد كبير من المناصب العلمية داخل الدولة العثمانية، فقد عايش أربعة من السلاطين العثمانيين أنذلك، عرفت فترته عدة تغييرات جذرية مست كل مؤسسات

---

[1]- لوفجة: تعرف عند السكان الأصليين بلوفاتز، وهي مدينة في تركيا الأوروبية، بولاية ولواء ويدين، يخترقها نهر الأوسما، وفيها حوالي 15000 نسمة، أنظر: موستراس ،**المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية**، تر: عصام الشاحادات ، ط1، دار بني حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 449.

[2]- الطونة: بلغاريا نسبة لنهر الطونة يسمى بالألمانية "دوناو" ويسمى بالفرنسية "دانوب"، وهو ثاني أنهار أوروبا ينبعث من ألمانيا الغربية، ويمر بالنمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا وروسيا ويصب في البحر الأسود. أنظر المحامي، المصدر السابق، ص116.

[3]- دار السعادة: هي اسم أطلق على دار الحكم، ويقصد به استانبول ،فعرفت بدار السعادة لأنها كانت قصرا للحكم العثماني، وقد سميت به بعض قصور السلاطين أيضا، كما أطلق كذلك على جناح الحريم في قصر طوب قابي بإستانبول، أنظر: صابان، المعجم ...، ص 108.

[4]- جودت باشا، **تاريخ جودت**، تر: عبد القادر أفندي، مج 1، مطبعة جريدة بيروت، 1308هـ-1891م، ص ص 6-7.

الدولة العثمانية وهي ما يعرف في التاريخ العثماني باسم عهد التنظيمات،[1] فكان من أبرز اهتمامات جودت الإصلاح القضائي.

ونتيجة لهذه التغييرات وضرورة الأخذ بالعلوم الغربية، انبثقت مجموعة من الأزمات داخل الدولة العثمانية، فقد استطاع جودت أن يلتمس مظاهر هذا الخلل المهدد للبعد الإسلامي للدولة العثمانية.

وشخص أسبابه، وقدم الحلول للخروج من هذه الأزمة، فلم ينكب على دراسة مجال واحد أو وظيفة واحدة فقط، وإنما بذل جهده للكشف عن كل خلل، والدعوة إلى الإصلاح مهما بلغه من الوقت.

أدرك جودت باشا حقيقة العجز التي تعاني منه الدولة العثمانية في سبيل الأخذ بمظاهر الحياة الغربية[2] التي جرت الدولة نحو الإفلاس لتدخل في أزمة مالية[3] خانقة، لهذا سعى في عرض مشروعه الإصلاحي، حيث قام بالإصلاح الأمني والمالي، حتى يتسنى للدولة التخلص من الضغوط الخارجية، مستغلا في ذلك منصبه ومكانته العلمية.

إضافة إلى ذلك فقد تمحورت أفكارها الإصلاحية، على أن يكون الإصلاح كلي لا يتجزأ، فيرى أنه من الضروري أن يكون التنظيم في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها، ويبدو أن أفكاره هذه متماشية مع مايحدث في الدولة من تدهور.

وعلى ضوء ما حدث نجد أن أفكاره الإصلاحية كانت تقوم على مدى حاجة الدولة لإعادة إصلاحها.

---

[1]- التنظيمات: ويطلق عليها اسم التنظيمات الخيرية، وهي أمر سلطاني أصدره السلطان عبد المجيد وتلاه مصطفى رشيد باشا في عام 1255هـ – 1839م، من خلاله أصبح لجباية الضرائب والاستدعاء للخدمة العسكرية قانون خاص، كما أصبح لكل موظف في الدولة معاشا يتقاضاه عند التقاعد ومنعت الرشوة، أنظر: حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، الدار الثقافية للنشر، ط 1، القاهرة، 1425هـ – 2004م، ص 39.

[2]- المضيان، المرجع السابق، ص ص 347 – 348.

[3]- الأزمة المالية: كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمة مالية خطيرة، خاصة في فترة التنظيمات مما أثر على حركة الإصلاح، فانعكس ذلك سلبا على المسئولين والموظفين بقبولهم اختلاس أموال الدولة، كما ازداد التدخل الأجنبي لصالح الدائنين، أنظر: مصطفى، المرجع السابق، ص 217.

مجلة الأحكام العدلية:

قام جودت باشا بدراسة تقييمية لقوانين الدولة العثمانية، فوجد عدة اختلافات في بعض الدعاوى القانونية، فبعد ما كانت هذه الدعاوي تعرض على مجالس مختلفة، حيث ما كان يفصل فيها وفقا لأحكام الشرع والدين الإسلامي، ومنها ما كان يفصل فيها وفقا لما دعت إليه القوانين التي استحدثت من القوانين الغربية، والجدير بالذكر أن مجلة الأحكام العدلية من أهم أعمال جودت باشا.[1]

وفي سنة 1290هـ/1873م، أسندت له وزارة المعارف، فعمل على إحياء التعاليم الإسلامية، وتقديم برامج تعليمية لكافة المستويات، فهو يرى أن الدولة العثمانية قد خدعت عندما أقبلت على مدينة الغرب، لذلك وجه كل اهتماماته لمناشدة العلماء وتقديم النصح والإرشاد.

ومما يبدو أن جودت باشا، لم يكن ناظرا[2] فقط، بل كان يمثل رجل دولة، فكان يعد ويخطط لكل ما كان يتساير مع الأحداث المعاصرة، ومع ذلك بقي جودت باشا العالم المثالي لمن كانوا يدعون للإصلاح ولمواكبة الأحداث العصرية للخروج من عصر الضعف وكان ذلك بمساهمة سلاطين الدولة، ولذلك تعتبر حقبتة من أزهى الحقبات التي لا يمكن للتاريخ الإسلامي أن ينساهم.[3]

2- شيخ الإسلام مصطفى صبري:

أ- حياته وعلمه:

يعتبر الشيخ مصطفى صبري في معاصري أواخر عهد الدولة العثمانية، وقد شهدت حركة التغريب أوج قوتها، درس العلوم العقلية والنقلية عن مدرسيه في ذلك العصر بمسقط رأسه بتوقاد،[4]

---

[1]- المضيان، المرجع السابق، ص ص 353 – 355.

[2]- ناظرا: بمعنى الوزير القديم كانت تطلق على من يتولى تدبير شؤون الوقف، ولكن اعتبارا من عهد السلطان محمود الثاني أطلق هذا الاسم على من يتولى الوزارة، أنظر: المصري، المرجع السابق، ص 147.

[3]- المضيان، نفسه، ص ص 357 -361.

[4]- توقاد: هي مدينة في تركيا الأسيوية في ولاية ولواء سيواس، تقع على خط عرض 19° و40° والطول 34 °– 36°، أنظر: موستراس، المرجع السابق، ص 222.

وبعد انتقل إلى استانبول[1] حاضرة الخلافة الإسلامية.

وعندما بلغ الثانية عشر من عمره،شد انتباه مشايخه لحدة ذكائه وبراعة نبوغه، وعمق اجتهاده في تحصيل العلم، فترقى ليصبح مدرسا بجامع السلطان محمد الفاتح[2]، ثم بعد فترة قصيرة من العمل عين أمينا لمكتبة السلطان عبد الحميد الثاني، وقد لفت أيضا انتباه هذا الأخير لقوة حافظته، وكثرة إطلاعه واهتمامه بمختلف العلوم رغم صغر سنه.

كان الشيخ ملما بمختلف العلوم الدينية، فاهما للسيرة النبوية، ختم القرآن الكريم وهو صغير، تفقه بأصول الفقه، ظل يعتز بدينه وحضارته، محيطا بما يدور من حوله من أحداث عصره سواء داخل البلاد الإسلامية وخارجها، لذلك كرس كل وقته ليضع نقاطا على مكامن الانحراف التي نشبت داخل الدولة العثمانية، لا سيما وأنه شيخ الإسلام[3] فكانت نظرته نظرة المنتصر بدينه على عكس نظرته للحضارة الغربية.

تميزت حياة مصطفى صبري بالبساطة، فقد كان يضطر في بعض الأحيان إلى بيع كتبه ليتمكن من التنقل من مكان إلى مكان، وقد عاصر مصطفى صبري ثلاث مراحل متغيرة في واقع

---

[1]- استانبول: تقع هذه الولاية على مضيق البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة شمال غرب تركيا، أنظر: محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج 1، ص 138.

[2]- محمد الفاتح: (1432-1381)، هو سلطان عثماني (1444 -1451/1446 -1481م)، تولى العرش وهو صبي في الثانية عشر من عمره بعد أن تخلى أبوه مراد الثاني له عن العرش، وبعد وفاة أبيه عام 1451م، نوديا به سلطانا، فتح القسطنطينية في عام 1453م وقضى على الإمبراطورية البيزنطية. أنظر: منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد موسوعة تراجم** لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1992م، ص ص 418-419.

[3]- شيخ الإسلام: هو أكبر شخصية دينية إسلامية في الدولة العثمانية، ويعتبر رئيسا للعلماء فقد أطلق لقب شيخ الإسلام متمشيا مع الجو الديني والسياسي للدولة إضافة إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه في صياغة التشريعات، أنظر: عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج 1، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص ص 401 - 402.

الأمة[1]، حيث بدأ نشاطه السياسي بعد إعلان والمشروطية الأولى، قام بتمثيل منطقته توقاد في مجلس المبعوثان[2] العثماني للجهر بآرائه في هذا المجلس النيابي.

دخل الشيخ صبري في سلك السياسة لمقدرته الخطابية، وكان هدفه هو جعل الشريعة الإسلامية أساسا لإدارة الدولة، ولما قوي نفوذ الإتحادين فرَ من اضطهادهم سنة 1913م[3]، مكث في مصر مدة من الزمن، ثم رحل إلى بلاد أوروبا حتى عاد إلى الأستانة معتقلا إلى أن انتهت الحرب بهزيمة تركيا، وبعد عودته تم تعينه شيخا للإسلام، وعين عضوا في مجلس الشيوخ العثماني وناب عن الصدر الأعظم في ترأس الوزراء، وبقي في منصبه إلى أن تم الاستيلاء على العاصمة ففر إلى مصر.

ب – أعماله:

كغيره من الشيوخ الكبار، وجدت له مؤلفات وأعمال جليلة، أهمها كتابه الفذ أي "موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين" بالإضافة إلى بعض المصادر التي نستطيع أن نستخلص منها نبذة عن حياته من خلال كتاب الدكتور محمد حسين "الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر" نقلا عن الأستاذ إبراهيم صبري.

وزد على ذلك كتابه المشهور " النكير على منكري النعمة في الدين والخلافة والأمة" الذي تم طبعه في لبنان.[4]

---

[1]– خالد بن إبراهيم الدييان، **الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر هجري**، ج 1، ط 1، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، 1425هـ/2004م ، ص 933.

[2]– مجلس المبعوثان: اسم الجمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعوث العربية، وهو المندوب في مجلس البرلمان العثماني، أنظر: صابان المعجم ...، ص 199.

[3]– مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية دراسة حول كتاب النكير على منكري النعمة في الدين والخلافة والأمة ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425هـ –2004م، ص 16.

[4]– لبنان: هو اسم جبل، وهو مطل على حمص يجيء من العرج الذي بين مكة والمدينة، حتى يصل بالشام، فما كان بفلسطين فهو جبل الحمل، وما كان بالأردن فهو جبل الجليل وبدمش سنير وبحلب وحماة وحمص لبنان، وقيل إن هذا الجبل سعين لسانا لا يعرف كل قوم لسان الآخرين إلا بترجمان، أنظر: **شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي**، معجم البلدان، د ط، مج 5، دار صادر، بيروت، 1397هـ–1977م، ص 11.

و قد أخذ الشيخ على عاتقه مواجهة الدعاة الغربيين فاستقر في مصر إلى أن وافته المنية بها سنة 1373هـ- 1953م.[1]

3- جمال الدين الأفغاني (1839 -1897م)

أ- نشأته وحياته:

ولد جمال الدين الأفغاني[2] في قرية أسد اباد[3] في أفغانستان عام 1839م. (أنظر الملحق رقم04)تلقى تعليمه في مدينة كابل[4] فكان لنسبه الشريف والمكانة الرفيعة أثر في توجهه الديني[5]، حيث تعلم اللغة العربية

والعلوم الدينية من تفسير وفقه وكلام وتصرف، وأيضا العلوم العقلية من منطق ورياضيات وتاريخ، وانتقل بعدها إلى الهند فتعلم اللغة الإنجليزية.

ثم بعدها رحل إلى مكة المكرمة حاجا عام 1283هـ – 1857م، وبعد عودته إلى أفغانستان تولى رئاسة وزرائها، إلا أنه عزل في منصبه، فذهب إلى مصر،[6] حيث دخلها عام 1226هـ -1870م، واتصل في مصر ببعض أساتذة الأزهر وطلابه.

ب- أفكاره الإصلاحية:

يعتبر جمال الدين الأفغاني شخصية إسلامية اهتم بدوافع العالم الإسلامي وأصابت شهرة واسعة لدى الرأي العام الإسلامي، استبعد الأفغاني مشاريع الإصلاح الجزئية كإصلاح الإدارة أو التعليم، بل دعا إلى نهضة شاملة للقيام بشؤونه والوصول بها إلى مصاف الدول القوية.

---

[1]- حلمي ، المرجع السابق، ص 16.

[2]- أنظر الملحق رقم 01

[3]- جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، "**العروة الوثقى**" ، **مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة**، المسطرة برقم 8862 بتاريخ 2012/08/26م، ص 15.

[4]- كابل: هو اسم يشمل الناحية ومدينتها العظمى أو هند، وهي ولاية ذات مروج كبيرة بين الهند وعزنة، وتعتبر أيضا من ثغور طخرستان، أنظر: موستراس، المرجع السابق، ص 426.

[5]- أبو اليزيد أو زيد العجمي، **القيم الدينية في مشروع النهضة عند جمال الدين الأفغاني**، د ط، ب م، 1838 – 1897م، ص 384.

[6]- مصر: ولاية عثمانية منذ عام 1517م، تعتبر منطقة إستراتيجية هامة لكونها مطلة على البحر المتوسط و القارتين الإفريقية الإفريقية والأسيوية، تعاقبت عليها حضارات عريقة، أنظر: غربال، المرجع السابق، ص 1424.

عاصر جمال الدين الأفغاني الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، هذا الوضع انعكس على أفكاره الإصلاحية التي اتخذت من الأوضاع ،موقفا مغايرا لعله أقرب إلى موقف العداء للغرب الأوربي منه إلى موقف الاحتذاء به، وأهم فكرة ركز عليها جمال الدين الأفغاني تكوين جيل من الشباب في الأزهر قاوم عملية التحديث والعلمنة.[1]

وفي أثناء إقامته في مصر توطدت علاقة بالشيخ محمد عبده، وبعد ذهابه إلى باريس ودعا الشيخ محمد عبده إليه، وكان آنذاك منفيا في بيروت،[2] فتم ذلك عام 1302هـ/1884م، وهناك في باريس أنشأ جمال الدين ومحمد عبده (جمعية العروة الوثقى)، وأصدر مجلة "العروة الوثقى" لتدعو المسلمين إلى النهوض السياسي الداخلي، وبقي جمال الدين الأفغاني في أوروبا إلى أن عاد إلى إيران عام 1303هـ/1886م وتولى في إيران وزارة الحربية، ثم ما لبث أن غادرها بسبب آرائه السياسية، فتجول في روسيا ثم عاد إلى فرنسا ورجع ثانية إلى إيران ثم نفي إلى العراق، ومنها انتقل إلى انجلترا حيث أصدر هناك مجلة "ضياء الخافقين" باللغة العربية والإنجليزية.[3]

وبناءا على دعوة من السلطان عبد العزيز لبى نداءه، فقد عينه عضوا في مجلس المعارف، ثم اضطر لمغادرة دار الخلافة،[4] إلى مصر من عام 1288هـ-1871م.

وقد حضي علماء الدين ومشايخ الطرق الصوفية بمكانة عالية لدى السلاطين العثمانيين، من بينهم السلطان عبد الحميد الثاني، فقد بذل لهم كل ما يحتاجون إليه من أموال، حيث استغل هذا الأخير دعوة الشيخ جمال الدين الأفغاني للجامعة الإسلامية[5]

---

[1]- غربي، المرجع السابق، ص 236.

[2]- بيروت: هي مدينة بسورية، مطلة على البحر الأبيض المتوسط، مركز ولاية ولواء صيدا، تقوم فوق لسان بحري مثلث الشكل قاعدته تستند إلى سفح جبل لبنان، أنظر: موستراس، المرجع السابق، ص 185.

[3]- علي الحافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1758- 1914م الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**، ط3، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م، ص 72.

[4]- دار الخلافة: هي من أسماء مدينة استانبول، ويدرك من هذه التسمية أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يعد خليفة المسلمين. أنظر: المصري، المرجع السابق، ص 58.

[5]- سعيد بن سيفر الغامدي، **موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر)**، ط1، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، 1413هـ- 1992م، ص ص 102-103.

الذي يعتبر الأدب الروحي لها،[1] فلبى جمال الدين دعوة السلطان، وقد عرض عليه حينها السلطان منصب شيخ الإسلام، فأبى ذلك.

ولم يبخل الأفغاني على تقديم للسلاطين العثمانيين، وحينما أدرك السلطان حقيقة مكانة جمال الدين الأفغاني في العالم الإسلامي، فالكتب من أفكاره وعلمه وتجربته.[2]

وكغيرهم من العلماء، كان الأوروبيون كعادتهم لا يترددون في إثارة الشكوك والشبهات حول أي داعية إسلامي أو عمل إسلامي، ولم ينجوا الأفغاني من اتهامهم به، فأخذوا ينشرون الإشاعات بأنه متآمر على الدولة العثمانية هدفه دنيويا، ولم تكن علاقة جمال الدين الأفغاني بعبد الحميد علاقة التابع بالمتبوع بل كانت علاقة الناصح بالمنصوح.[3] بالإضافة إلى هذا أكد الأفغاني على ما يلي:

1- ضرورة الاقتباس من الحضارة الغربية في ميادين العلوم الحديثة والأنظمة السياسية والدستورية.

2- أن الوحدة الحقيقية تقوم على الاعتقاد الديني المشترك.

3-إن دواء ضعف البلدان الإسلامية، إنما يكون بالعودة إلى القرآن والإسلام الصحيح.[4]

وعلى هذا النحو كانت علاقة جمال الدين بالسلطان عبد الحميد علاقة مودة وتقارب، غير أن هذا لم يستمر طويلا ولعل ذلك يرجع من جانب عبد الحميد و إلى جرأة جمال الدين الأفغاني في إبداء الآراء، ورغم ذلك استمر الأفغاني في إعلان آرائه وعرضها على عبد الحميد وهو يحاول إقناعه به[5]، وقد بقي جمال الدين الأفغاني فترة خمس سنوات في الأستانة حتى وفاته عام 1897م.[6]

---

[1]- رأفت الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، ط9، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ب م، 1414هـ-1994م، ص 265.

[2]محمد قن، **الخلافة العثمانية وصدى سقوطها في الجزائر ومصر (1342/1293هـ- 1924/1876م)**، إشراف بني يوسف تلمساني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 1422-2006/1428 -2002م، ص ص 87-88.

[3]-الغامدي، المرجع السابق، ص ص 107-110.

[4]- غربي، المرجع السابق، ص 237.

[5]- الغامدي، نفسه، ص ص 110-111

[6]صالح زكي أحمد، **أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث**، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001، ص ص 41.

4–محمد عبده (1849– 1905 م):

أ– مولده ونشأته:

محمد عبده[1] حسن خير الله من مواليد عام 1266هـ-1849م ، بقرية محلة نصر، من أبوين ميسوري الحال[2]، منحته تلك العائلة الكثير من الخصال الحميدة التي جعلته فيما بعد يحتل مكانة مرموقة بها عن غيره من المفكرين.

تلقى تعليمه الأول بالقرية ثم ذهب به والده إلى الجامع الأحمدي بطنطا،[3]ليحضر دروس تجويد القرآن الكريم سنة 1862م، ولما أكمل تعليمه في ذلك الجامع انتقل إلى القاهرة عام 1866، لكي يلتحق بجامع الأزهر، وأثناء وجوده بالأزهر تعرف على مجموعة من الأساتذة وأخذ يتلقى عنهم بعض العلوم الدينية، بالإضافة إلى العلوم الحديثة لعل أهمهم جمال الدين الأفغاني الذي لعب دورا كبيرا في نشأته العلمية.[4]

وفي سنة 1877م نال محمد عبده الشهادة العالمية من الأزهر، وعين مدرسا في دار العلوم،[5] ثم أصبح مدرسا للتاريخ ومدرسا للغة العربية بدار الألسن، وبقي محمد عبده يمارس مهنة التدريس المحببة إليه.[6]

وبعد أن أتم محمد عبده دراسته الأزهرية ،وخرج إلى الحياة الخاصة ،كان السيد جمال الدين الأفغاني قد وفد إلى مصر التقى به فلقنه الأفغاني المدرس الأصل في الدعوة إلى الصلاح،[7] فكانت فكانت نقطة الانطلاق في تفكير الشيخ محمد عبده هي الانحلال الداخلي والتجديد في الإسلام. ولم يبحث عن الخلاص الفردي بل كان يسعى إلى إقامة المجتمع الصالح، وكانت تواجهه صورتان

---

[1]– أنظر الملحق رقم02.

[2]–عثمان أمين ، **رائد الفكري المصري الإمام محمد عبده**، د ط، المجلس الأعلى للثقافة، ب م، د ت، ص 25.

[3]– عبد الرحمان بدوي، **الإمام محمد عبده والقضايا الإسلامية**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 43.

[4]– محمد عبده، **الأعمال الكاملة**، تح: محمد عمارة، ط1، ج1، دار الشروق، بيروت، 1993م، ص 33.

[5]– فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط3، دار الشروق، بيروت، 1988م، 1988م، ص 80.

[6]–عبده، نفسه، ص 33.

[7]– أحمد ، المرجع السابق، ص 64.

متباينتان للمجتمع الإسلامي.[1] فقد كان لحركة محمد عبده أهمية إذ أنها تستند إلى تفكير إصلاحي، وتؤكد على أهمية نشر التعليم للنهضة وتزيد الوقوف بتبصر أمام الموجة الغربية التي بدت وكأنها ستكتسح التراث.[2]

وبعد عودته من منفاه إلى مصر سنة 1888م، ليبدأ مسارا آخرا، حيث عين قاضيا بالمحاكم الشرعية، ثم مستشارا في محكمة الاستئناف، ثم انكب بعدها على إصلاح نظامه التعليمي وتجديده،[3] بحيث اعتمد في منهجه الإصلاحي على العمل التربوي الذي أعطاه الاهتمام الأكبر، وهو بذلك يرى أن التربية والتعليم وسيلتين من وسائل إيقاظ الوعي في الأمة، وتأصيل أفرادها للمساهمة في الحياة الجديدة، حيث دافع محمد عبده أيضا على موقف الإسلام من المدينة الغربية، بقوله: إن الإسلام لن يقف عثرة في سبيل المدينة أبدا، وهنا يتضح أن الإسلام بمفهوم محمد عبده ، يفتح باب الاجتهاد فيه بشكل يعطي للعقل قيمته التي افتقدها طيلة عصور الانحطاط.[4]

ب- مؤلفاته:

ترك لنا محمد عبده أثارا قيمة في مختلف المعارف والعلوم (الدين، السياسة، التربية والتعليم، الفلسفة، التاريخ...).

1- رسالة الواردات الفلسفية 1872م

2- رسالة المدير الإنساني والمدير العقلي الروماني 1876م

3- التحفة الأدبية 1872م

4- العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية 1872م

5- تقريظ جريدة الأهرام 1876م

6- الكتابة والقلم 1876م.

7- عبد مصر ومطلع سعادتها.

8- لائحة إصلاح التعليم العثماني.

---

[1]- جدعان، المرجع السابق، ص 81.

[2]- عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي**، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، يونيو 2003، ص 166.

[3]- إبراهيم أعراب، **الإسلام السياسي والحداثة**، د ط، أفريقيا الشرق، بيروت – لبنان، 2000م، ص 28.

[4]- غربي، المرجع السابق، ص 238.

9- لائحة إصلاح القطر السوري.

10- لائحة إصلاح التربية في مصر.

وفي الساعة الخامسة من مساء يوم 11 جويليه 1905م/ 07 جمادى الأول 1323هـ، توفي الشيخ محمد عبده بالإسكندرية بعد عناء شديد من المرض الذي أصابه تاركا وراءه جهودا عظيمة في شتى مجالات المعرفة خاصة في الدين والتربية والتعليم.[1]

[1]- عبده، المرجع السابق، ص ص 30-35.

4- رفاعة الطهطاوي (1801-1873م)

أ- النشأة والتعليم:

ينتمي الطهطاوي[1] إلى عائلة بسيطة، توارثت العلوم الدينية أقامت في مدينة طهطا في مصر، إذ عصت به ظروف صعبة، فقد تم تجريد عائلته من ثروتها، مما دفع بالطهطاوي إلى الالتحاق بعلماء الأزهر، وهناك زاول دراسته وتحصيله العلمي، حيث كان من طلائع هذه الأجيال التي بحثت عن العلم والمعرفة، فظهرت عليه علامة نبوغه[2].

تركت العلوم التي تلقاها في الأزهر على يد أساتذة كبار، أثرا كبيرا في نفسه، ومسيرة بحثه، فبعد ست سنوات من سنة **1821م** انتقل من مصاف الطلاب إلى رتبة المدرس.

وبعد فترة قصيرة أصبح من أحد أبرز شيوخ الأزهر[3] بعد تعيينه إماما لفرقة من فرق الجيش المصري الجديد، ثم إماما لأول بعثة رئيسية أرسلها محمد علي للدراسة في باريس سنة **1826م**، فأقبل على دراسة العلوم المقررة على طلاب العثة، فأتقن اللغة الفرنسية، وبها قرأ التاريخ والجغرافيا والأدب[4].

ومما نبه به الطهطاوي[5] أن سهولة اللغة هي من تدفع العلوم والفنون على التقدم[6]، وبهذا يكون رفاعة الطهطاوي قد لفت نظر رئيس البعثة الفرنسي الذي شجعه وجعله من ضمن المترجمين الأكفاء.

---

[1] **-رفاعة الطهطاوي**: (1216-1290هـ/1801-1873م) هو رفاعة رافع بدوي بن علي الطهطاوي، ولد في طهطا، وقصد القاهرة سنة 1808م، فتعلم في الأزهر، وأرسلته الحكومة المصرية إماما للصلاة والوعظ أوفدتهم إلى أوروبا لتلقي العلوم الحديثة – أنظر: خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس راجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 03، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م، ص 29..

[2] - أحمد، المرجع السابق، ص 24.

[3] - آلبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939م، تر، كريم عزقول، د ط، دار النهار للنشر، بيروت- لبنان، د ت، ص89.

[4] - نازك ساباتيارد، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة، ط 2، النوفل للنشر والتوزيع، ب م، 1992م، ص 112.

[5] - أنظر الملحق رقم 03 .

[6] - أحمد، نفسه ، ص 25.

فأعد الطهطاوي عرضا مفصلا موضحا فيه الفرق بين مراحل التعليم المختلفة[1].

اعتبرت الأعوام الخمسة **1831/1826م** التي قضاها في باريس، من أهم أعوام حياته، استطاع أن يلم بمختلف العلوم رغم شقاه وبعده عن وطنه، وبعد عودته إلى بلاده مصر، كلف بتدريس الموظفين والتراجمة، فقد عمل كمترجم ففي سنة **1836م**، تم تعيينه رئيسا لمدرسة اللغات الجديدة، ورئيسا لتحرير الجريدة الرسمية الوقائع المصرية.

ورغم نفيه غلى بلاد الخرطوم ومكوثه بها أربع سنوات، إلا أنه كرس كل وقته في الترجمة والتأليف[2]، بالإضافة إلى كتابته للعديد من المواضيع والعلوم المتنوعة، فقد قام بترجمة أكثر من اثني عشر نصا فرنسيا، وزيادة على التراجم التي اشتهر بها، وجدت له أعمال أخرى أشهرهم كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" الذي هدف من خلاله إلى إيقاظ الأمة الإسلامية من التخلف، وقد تم طبعه وترجمته إلى التركية بعد عودته إلى مصر[3].

ب- **أعماله الإصلاحية:**

عاد رفاعة الطهطاوي إلى وطنه العزيز مصر سنة **1831م**، وقد تشع بروح الأفكار الغربية المتطورة، ودليل نبوغه أن أول ما قام به أنه أنشأ مدرسة الألسن، في سنة **1836م**، وعين ناظرا لها، وكان هدفه تخريج مترجمين من المصلحين والرواد والمجددين.

ولكن شاء القدر أن تتوقف أعماله الجليلة، فقد وافته المنية في **27** ماي **1873م**، عن عمر يناهز اثنين وسبعين عاما، تاركا وراءه مؤلفات قيمة في الفكر والتعليم[4].

---

[1] **–جامع الأزهر**: يعتبر الأزهر أكبر وأقدم المؤسسات التعليمية في مصر، والذي ما زال يخرج كبار العلماء بمصر والعالم الإسلامي، لذلك فقد شاعت شهرته عبر عصور تاريخية طويلة، فقد حافظ على اللغة العربية والهوية الإسلامية، وقد عرف تطورا في العصر المملوكي، على غرار العصر العثماني خاصة بعد تحول مصر إلى ولاية عثمانية، أنظر: أندري ريمون ، **القاهرة تاريخ وحضارة**، تر: لطيف فرج، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص ص 11-13.

[2] – حوراني، المرجع السابق، ص ص 94-95.

[3] – أحمد، المرجع السابق، ص ص 25-26.

[4] –نفسه، ص ص 26 – 27.

5- محمد رشيد رضا(1865-1935م)

مولده:

هو محمد رشيد بن السيد علي رضا بن محمد شمس الدين محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة البغدادي، ولد في **27** جمادى الأولى سنة **1282**هـ الموافق ل **1866م**، بقرية القلمون[1] قرب طرابلس، حيث تعلم القراءة والكتابة، إضافة إلى مختلف العلوم الأخرى من منطق ورياضيات وغيرها.

تتلمذ السيد رشيد رضا على يد عدد من العلماء والأدباء[2]، ثم التحق بالمدرسة الرشيدية بطرابلس الشام، درس فيها اللغة العربية والحساب ومبادئ الدين الإسلامي وعقائده، غير أنه انتقل إلى المدرسة الوطنية الإسلامية[3] مما مكنته من تعلم اللغة التركية والفرنسية[4].

عاصر الشيخ محمد رشيد رضا ستة سلاطين بني عثمان، وكان السلطان عبد الحميد الثاني من بين السلاطين الذين عاصرهم، ولقد حصل رشيد رضا من العلوم ما يكفيه لتكوينه العلمي والإصلاحي، إذ تأثر بمشايخ عصره وأساتذته مثيل محمد عبده.

دعوته الإصلاحية:

فمن ناحية دوره، فقد لعب دورا كبيرا في الاعتناء بعلوم القرآن والحديث والفقه وتحفيز العلماء، فكان لقاؤه بالشيخ محمد عبده في طرابلس عام **1894م**، الأثر البالغ في تحصيله العلمي وتجميع أفكاره الإصلاحية والعملية[5]،

---

[1]- **القلمون**: هي قرية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد بضعة كيلومترات في جنوبي مدينة طرابلس الشام في شمال لبنان – أنظر: أحمد عبده أحمد، **السيد رشيد رضا حياته وأدبه**، إشراف ،، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الأدب والنقد، جامعة أم درمان الإسلامية، 1428هـ – 2007م، ص 40.

[2]- الحافظة، المرجع السابق، ص 88.

- نجاة عبد الكريم، "**وقفات مع محمد رشيد رضا (1865 – 1925م)**"، **جامعة البصرة**، العدد عشرون، 11-6، ص 12.[3]

[4]-المضيان، المرجع السابق، ص 395.

[5]- نفسه ،ص 396.

قام بإصدار "مجلة المنار"[1] التي حلت محل "مجلة العروة الوثقى"[2]، وبين أهداف المجلة في عددها الأول تاريخ **15** مارس **1918م**، وبقوله: (إنما أنشئ المنار للدعوة إلى الإصلاح الإسلامي بجميع أنواعه، ولا سيما الديني وإصلاح التربية والتعليم...وبدأ في نشر المقالات لهذا الغرض).

وبقيت المنار تصدر إلى غاية وفاة رشيد رضا[3] وإلى جانب ذلك ازداد الوعي الإصلاحي لدى الشيخ رشيد رضا، مع ازدياد تجاربه وخبراته، فكشف عن الخلل في مختلف المجالات التعليمية والدينية والاجتماعية والسياسية، فكان يرى أن من واجبه الدعوة للإصلاح والنصح والإرشاد[4]

ساهمت اتصالاته بعلماء عصره ورحلاته إلى أوروا والهند، وسوريا، في تغذية معارفه وتنوع مصادره الثقافية، توفي محمد رشيد رضا عام **1354هـ/ 1935م**، مخلفا ورائه منتوجا فكريا ضخما، جسد فيها آراءه وأفكاره من خلال مؤلفاته الغزيرة أهمهم كالتالي[5]:

1- تفسير القرآن الكريم تفسير المنار وهي في اثني عشر مجلدا[6].

2- التفسير المختصر المفيد.

3- تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، وهو في ثلاثة أجزاء، سنة **1932م**.

---

[1]– **مجلة المنار**: تتكون في 36 مجلدا، بلغت صفحاتها 27200 صفحة، صدرت في شوال عام 1898م، وقد عرض رشيد رضا غرضه من إنشاء هذه المجلة وهو الحث على تربية البنات والبنين، والترغيب في تحصيل العلوم والفنون والإصلاح الديني والاجتماعي، ولم ينشئ رضا هذه المجلة ابتغاء ثروة أو رتبة – أنظر: رشيد رضا، "**مقدمة الطبعة الثانية**"، **مجلة المنار** ، م 1، ج 1، القاهرة، شوال 1315هـ – فبراير 1898م، ص ص 01-03.

[2]– **مجلة العروة الوثقى**: هي مجلة إصلاحية صدر منها ثمانية عشر عددا، صدر العدد الأول منها في 13 مارس 1884م، وآخرها في 17 أكتوبر 1884- أنظر: هزرشي بن جلول، **الشيخ محمد رشيد رضا والدولة العثمانية**، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2003 – 2004م، ص 25.

[3]– الحافظة، المرجع الساق، ص 89.

[4]– عبده ، المرجع السابق، ص ص 42-46.

[5]– جدعان، المرجع السابق، ص ص 89-90.

[6]– الحافظة، نفسه ، ص 90.

4- المنار والأزهر.

5- مجلة المنار سنة **1898م**.

6- الوحي المحمدي سنة **1933م**[1].

7- تفسير سورة يوسف عليه السلام**1939**.

8- الوهابيون والحجاز.[2]

لقد حظي هؤلاء العلماء بجانب وافر من الاهتمام والدعم المستمر من قبل السلاطين العثمانيين، إذ تبوؤا مناصب عالية داخل الدولة العثمانية، واعتبروا من أهل الخبرة والنصح والإرشاد فقد كانت أفكارهم رياحا عاتية أزاحت من أمام الدولة ركام عهود طويلة من الجمود، إذ تركوا فيمن اقتربوا منهم أعظم الأثر، فكان لهم دور كبير في سيرورة حركة الإصلاح من خلال أعمالهم الوفيرة وردود أفعالهم المتباينة بين الرفض والقبول .

[1]- هزرشي، المرجع السابق، ص ص 42-43.

[2]- جدعان، المرجع السابق، ص 90.

الفصل الثالث:

ردود فعل الفقهاء والعلماء من حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 19 م

1- المؤيدون

2- المعارضون

3- التوفيقيين

أثارت حركة الإصلاحات جملة من ردود الأفعال وفتحت جدلا واسعا بين طبقات المجتمع العثماني[1] خاصة بين الفقهاء والعلماء[2] والنخب[3]، ويمكن أن نقسم هذه المواقف إلى:

1- المؤيدون :

عرفت الحركة الإصلاحية التحديثية المبكرة التي قام بها السلاطين العثمانيون مرحلة جديدة خلال القرن التاسع عشر، بفضل تعاون فعال من قبل عدد من العلماء والفقهاء ذوي الشأن الرفيع في الدولة، وكان لهؤلاء دور في مواصلة السلاطين لإصلاحاتهم ودعمهم للانفتاح أمام الأفكار الأوروبية، وإن تأييدهم هذا كان لعدة أسباب منها:

خوفهم على مكانتهم السياسية والدينية أيام حكم السلطان محمود الثاني هذه النقطة شكلت أحد أهم الأسباب التي دفعتهم إلى مساندة إصلاحاته والوقوف إلى جانبه ،وذلك بعد أن قام باستئصال كبار الإقطاعيين والأعيان المحليين وكذا القضاء على رؤوس الإنكشاريين الذين كانوا من أدوات الضغط التي استعملوها ضده، إضافة إلى نفي عدد من شيوخ الإسلام الذين رفضوا إصلاحاته وبذلك كسب تأييد ومساعدة العديد منهم وبهذا العمل استفاد السلطان من دعمهم الروحي من أجل الحصول على مراسيم دينية وضمان الاحترام الشعبي لتجديداته.

وفي نهاية القرن **18** م تراجعت مكانة العلماء وانحدرت بسب افتقارهم للوحدة فيما بينهم والصراع على المناصب العليا في السلطة خلال القرن **19م**، هذا ما دفع بعض المشايخ والعلماء للإذعان والانصياع لرغبات السلطان والموافقة على تجديداته ذات المنبع الغربي كثمن للحصول على منصب في الدولة.

---

[1]- من بين الذين اهتموا بحركة الإصلاح نجد الأدباء، الشعراء، عامة الناس (كالتجار والحرفيين) الطلاب (الذين يدرسون في كل التخصصات سواء أكان في العلوم أو الطب أو الفقه) بالإضافة إلى طبقة الليبراليين.

[2]-كانت حقيقة المسألة الشرعية في القرن 19 م تتلخص في نجاح محاولات التحديث أو فشلها، وكانت حصيلة هذه المحاولات تتوقف على موقف العلماء والفقهاء باعتبارهم السلك القوي من رجال الدين المسلمين المتعلمين الذين يهيمنون على المؤسسات الدينية وعلى التشريع وعلى الثقافة في الدولة العثمانية، أنظر: ألبرت حوراني وآخرون، **الشرق الأوسط لحديث"طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا" 1789 – 1918م**، تر، أسعد صقر، ج 1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1996ن ص 48.

[3]**– النخب:** تمثل هذه الفئة الطبقة المثقفة الجديدة المشبعة بالأفكار الأوروبية التي تفصلها هوة سحيقة عن الجماهير وعن طبقة العلماء باعتبار أن طبقة العلماء كانت تعيش على التراث الفارسي والعربي، أنظر: عوض، المرجع السابق، ص 36.

وكذلك انتشار الفساد في أواسط العلماء مقارنة بما كان سائدا من قبل، فأصبحت الوظائف تباع إلى غير أصحابها وأصبحت تذاع فتاوى مسايرة للعصر وإصلاحاته، وبهذا أصبح الفساد منتشرا في كافة بقاع الدولة[1].

زيادة على ذلك معاداة العلماء لفئة الإنكشارية بعد حادثة مقتل شيخ الإسلام الشهيرة فيض الله المأساوية سنة **1703م**[2]. ومعاداتهم للطريقة البكداشية، التي كان لها صلة وثيقة الإنكشارية لذلك ساعد المفتي وكبار العلماء السلطان في إلغائها واعتبروها خارجة على القانون ودمروا مقرها وأعدم ثلاثة من زعمائها[3].

كل هذه المبررات مكنت السلطان محمود الثاني من احتوائه لطبقة العلماء وجعلها في صفه[4]، وقد برروا موقفهم هذا بالاستناد إلى حجج مستقاة من القانون الديني حينا ومن تاريخ الإسلام حينا آخر.

وعبروا في كثير من كتاباتهم وخطبهم في مجالس الدولة عن تأييدهم للإصلاح، وهم يرون أن التعلم من الأعداء الكفار لا يشكل مسألة دينية محظورة وبدعة، بل هو تطبيق للحكمة المشروعة أي مقاتلة العدو بالأسلحة نفسها[5]، لقوله تعالى: ((**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**"[6] وأيضا قوله تعالى " **وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة**))[7]

ويفسر المتحمسون لإصلاحات السلطان محمود الثاني أن هذه الآيات تبيح لهم استعمال كل الأسلحة والأساليب التي يستعملها خصومهم مستندين لقولته تعالى: ((**إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيات مرصوص**))[8]

---

[1]- حوراني وآخرون، الشرق الأوسط ...، ص 62.

[2]- بعد عودته غلى العاصمة هاجمه جند الإنكشارية بالعصي وجردوه من ثيابه وجلدوه بالعصي وقاموا بسحب جثته بشكل مهين عبر شوارع أدرنة والقوا بها في النهر وبقيت هذه الحادثة راسخة في أذهان العلماء ولم ينسوها، أنظر: نفسه، ص 62.

[3]- نفسه، ص 62.

[4] -برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر، قاسم عبده، سامية محمد، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص 1

[5]- حوراني ، نفسه، ص 63.

[6]- سورة الأنفال، الآية 60.

[7]- سورة التوبة، الآية 37.

[8]- سورة الصف، الآية 04.

وأما بالنسبة للحجج المبنية على التاريخ الإسلامي فيؤكد أصحاب هذا الرأي أن المسلمين الأوائل تخلوا عن عادة العرب أيام الوثنية على طريقة القتال التي تعتمد على الكر والفر، وتبنوا الفنون القتالية العسكرية التي كان يتقنها الفرس والبيزنطيون، ويضيف العالم أحمد جودت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتردد في التعلم من أتباع زرادشت الفرس فنون حربهم، لم يقتصر في اقتباسه فقط على فنون الحرب بل استعان بعدد من الأسرى المشركين ليعلموا أطفال المدينة القراءة والكتابة[1].

كما رفض بعض العلماء المساندين لحركة الإصلاح حجة خصومهم القائلة بأن: "من تشبه بقوم فهو منهم" مستندين في ذلك على المقولة القائلة "من تعلم لغة قوم أمن شرهم"[2].

وقد كانت الحجة النهائية لكل العلماء الذين ناصروا حركة التحديث هي ضرورة إطاعة أوامر السلطان ما دامت لا تخالف الشريعة لقوله تعالى((**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منك**))[3] وكانت هذه الآية ترسانة لكل السلاطين المصلحين.

وكانت أولى مظاهر الحركة الإصلاحية التي شهدتها الدولة العثمانية فعليا على غرار ما طرأ من تحديثات على الجهاز العسكري، إدخال فن الطباعة سنة **1726م**[4].

لذلك كان لزاما على إبراهيم متفرقة أن يأخذ موافقة السلطان أحمد الثالث وكانت العقبة الوحيدة أمامه هي كيفية إقناع القوى المحافظة (العلماء) وفئة الكتاب بجدوى هذه المطبعة وأهميتها في الدولة العثمانية، وهذا ما نجح فيه بعد تحريره لرسالته "وسيلة الطباعة"[5] التي يبين فيها الفوائد التي ستجنيها الدولة العثمانية من ورائها، فتمكن من الحصول على فتوى[6] من شيخ الإسلام عبد الله وفرمان من السلطان يوافقان فيهما على إنشاء المطبعة شريطة أن لا يتم طبع الكتب الدينية

---

[1]- حوراني ،الشرق الأوسط...، ص 48.

[2]- نفسه، ص 49.

[3]- سورة النساء، الآية 59.

[4]- حوراني، نفسه، ص 48.

[5] - أنظر الملحق رقم04.

[6]- جاء في مضمون الفتوى التي قدمها شيخ الإسلام عبد الله لإبراهيم متفرقة حول جواز المطبعة ما يلي" إذا كان عند رجل هذه المهارة في صف حروف الكتب وكتابتها مصححة على نحو واحد مطبوعة بنسخ كثيرة في وقت قصير فإن لهذه الطريقة حسنات كثيرة" أنظر: أكرم كيدو، **موسوعة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، تر، هاشم الأيوبي، منشورات جروس برش، طرابلس، لبنان، ط 1، 1992، ص 115،. (أنظر الملحق رقم 05.)

فيها وهو الأمر الذي استحسنه شيخ الإسلام ووصفه بالعمل الجميل إذا تم وضع مراقبين من العلماء لمراقبة الكتب المطبوعة[1].

وبعد ذلك بارك شيخ الإسلام الحراب التي سلح بها الجنود في وحدة مدفعيته الجديدة **Surat ci**، كما حصل السلطان سليم الثالث على دعم قوي من شيوخ الإسلام وكذلك من قاضي عسكر[2] ولي زاده أمين وتاتارجيك عبد الله.

كما تضامن مع ذلك كل من شيخ الإسلام محمد طاهر (**1825- 1828م**) وعبد الوهاب (**1821-1822-1828-1833م**) ومصطفى عاصم (**1818-1819-1823-1833-1836م**).

وحين تولى محمد طاهر أفندي قاضي زاده سنة **1825م** منصب شيخ الإسلام كان له دور كبير في أحداث الدولة حين أصدر فتواه[3] المشهورة حول تأسيس "الجيش الجديد" أيام السلطان محمود الثاني عندما أفتى بإلغاء تشكيلات إنكشارية وحصل ما يعرف في التاريخ بالواقعة الحيرية**1826م**[4] ،

كما دافع كذلك شيخ الإسلام محمد أسعد عن إصلاحات السلطان محمود الثاني المبكرة بحماس في يومياته عن الإمبراطورية العثمانية سنة (**1825 – 1826م**) في كتابه المعنون ب "أسس الظفر" وهو الوصف الشعير لحادثة القضاء على الإنكشارية بالإضافة إلى شيخ الإسلام مصطفى بهجت الذي ساند السلطان محمود الثاني في تدمير الجيش الإنكشاري وإلغاء نظام البكداشية[5] وكذا أمور تحديث الجيش والدولة وعلماء آخرون أمثال: صانع زاده عطاء الله ومحمد

---

[1]- عبد الحي الخيلي، **النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ميلادي**، تق، عبد الرحيم بن حادة، د ط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، د ت، ص ص 283-284.

[2]**– قاضي عسكر**: أعلى مرجع قضائي بعد شيخ الإسلام في الدولة العثمانية ويوجد قاضي عسكر الروميلي وقاضي عسكر الأناضول، أنظر: إينالجيك، المرجع السابق، ص339.

[3]**– فتوى**: جواب أو رد مكتوب على سؤال يتعلق بقضية شرعية، يصدر عن شيخ الإسلام أو غيره من المفتين، أنظر: نفسه، ص 336.

[4]- عماد عبد العزيز يوسف، ماهر حامد جاسم، **"دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، م 6، العدد 2، جامعة الموصل،العراق، 2007، ص 334.

[5]**– البكداشية**: طريقة صوفية أسسها الحاج بكتاش ولي في النصف الثاني من القرن الثالث عشر للهجرة، أنظر: إينالجيك، نفسه، ص 336.

أسعد وأحمد جودت وأحمد لطفي، الذين كانوا من بين العلماء الذين أكدوا في أعمالهم وبإخلاص على فوائد وشرعية التجديدات الغربية[1]،كما تناول **ابن العناني** كتابه ((**السعي المحمود في نظام الجنود**))،مسألة إدخال النظم الأوروبية الحديثة على الجيش العثماني ،حيث أنه أقر بجواز ووجوب تعلم الحضارة من الأوروبيين أو الكفار كما يسميهم[2]

ولم يكن قادة العلماء يدعمون ويجيزون التجديدات التي بادر إليها السلاطين وحسب، بل إنهم لعبوا دورا فعالا في تصور وإيحاء والتخطيط لإصلاحات أخرى على النهج الأوربي وخير مثال على ذلك شيخ الإسلام تاتارجيك عبد الله الذي أقنع السلطان سليم الثالث بلائحة من الإصلاحات من أجل تبني العلم العسكري الغربي واستخدام معلمين أجانب وخبراء.

ظلت الأكثرية العظمى من المسلمين المثقفين في الدولة العثمانية تخص طبقة العلماء في الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر واعتمد المصلحون اعتمادا كليا في نشر أفكارهم الجديدة على الدعم الذي تقدمه كتابات العلماء والتي لقيت آذانا صاغية وصدى كبيرا[3].

فتولى أئمة المساجد في العديد من أحياء استانبول مهمة التصدي لأي انتقاد للمعاهد العسكرية الحديثة، سواء كان ذلك في المقاهي العامة أو في أماكن أخرى وذلك عد تلقيهم لتعليمات صارمة من قاضي العاصمة للقيام بذلك.

حين قام السلطان محمود الثاني بإدخال الألبسة الأوروبية إلى الدولة العثمانية خاصة "الطربوش" إلى الجيش العثماني الجديد سنة (**1827-1828م**) لم يقتصر عدد بارز من الخطباء العاملين على الموافقة في مجلس الدولة، بل آخذو على عاتقهم مهمة إيضاح شرعية للشعب وكان هؤلاء الأئمة أداة الحكومة الرئيسية في الدعاية لتزكية الإصلاحات لدى عامة الشعب، إلى أن صدرت أولى الجرائد التركية والرسمية الموسومة ب"التقويم الفقهي" سنة **1831م**، وعين السلطان عددا من العلماء على رأس عدد من المناطق مثل: الشيخ محمد أسعد الذي عين في صوفيا، وذلك من أجل تبديد شكوك الناس حول خطر الإصلاحات والتأكيد لهم على أنها لا تشكل أي خطر لا على العامة ولا على الخاصة (الدولة العثمانية)[4].

---

[1]- حوراني، **الشرق الأوسط**...، ص 49.

[2]- أنظر الملحق رقم 06 .

[3]- حوراني ،نفسه، ص 49.

[4]- نفسه ، ص 49.

وحينما أصدر السلطان قرارا يقضي بإنشاء محجر صحي، جاءت فتوى لشيخ الإسلام تبيح هذا التجديد، وتولى كل من محمد أسعد ورئيس أطباء السلطان (حكيمباشي) عد الحق إدارته وأسسها بشكل كبير في إبطال معارضة الشعب والعلماء[1].

وبحجة أن التنظيمات لا تتعارض مع الشرع سخروا لهذه الدعوة كبار العلماء كشيخ الإسلام "عارف حكمت" وذلك عندما ثار الناس على التنظيمات المعروفة بخط كلخانة أو التنظيمات الخيرية.[2] أرسله السلطان إلى جهات الإضطراب لامتصاص غضبهم،ووعضهم بأن هذه التنظيمات ما هي إلا ضبط للجهات الشرعية التي أهملت ووافقته في نفس الرأي الشيخ إبراهيم الريحاني التونسي، ودافع بشدة عن هذه (التنظيمات) واعتبرها الوسيلة الوحيدة للأخذ بالدولة نحو بر الأمان ومنعها من الاندثار والانحطاط وأكد أن الشريعة لا تعارض أسباب التمدن[3].

وقد لعبت الطرق الصوفية[4] إلى جانب فئة العلماء دورا مهما في مساندة حركة الإصلاحات الذي خاض غمارها سلاطين بارزين في الدولة خاصة عهد السلطان محمود الثاني الذي لقيت إصلاحاته ترحيبا كبيرا في كسب تأييد العلماء لإصلاحاته[5].

ومثلما لقيت حركة الإصلاح تأييدا من طرف جملة من العلماء بحجج وبراهين كذلك عارضتها مجموعة منهم.

2- المواقف المعارضة:

كانوا يمثلون التيار المحافظ وعارضوا كل ما يمت بصلة للعرب وكان على رأسهم شيخ الإسلام أبو إسحاق أفندي الذي تولى المشيحة سنة(1716م/1718م)وكان له موقف رافض

[1]- حوراني،الشرق الأوسط...، ص 50.

[2]- المضيان، المرجع السابق، ص 208.

[3]- نفسه، ص 210.

[4]- انتشرت الطرق الصوفية انتشارا واسعا في آسيا الصغرى والروميلي بعد ذلك، أنظر: الشناوي، ج 1، المرجع السابق، ص 527

[5]- حوراني ،نفسه، ص 52..

للإصلاحات على النمط الأوروبي ووقف في وجه السلطان أحمد الثالث ورفض إصلاحاته ولهذا السبب عزله السلطان أحمد سنة 1718م[1].

عندما أدخل إبراهيم متفرقة للطباعة سنة 1726م لقي معارضة شديدة من قبل طبقة العلماء لأنهم رأوا فها تهديدا لأمن الدولة[2]، وحصل جدل واسع حول جواز طباعة الكتب الشرعية بها.

حينها شن الناسخون (**الخطاطون**) حركة معارض ضد الكتب المطبوعة وأشاعوا أنها تحرف وتزيف يتناقض مع الدين بحجة حماية ودفع الزيف عنه[3].

وتواصل الأمر كذلك مع السلطان سليم الثالث الذي واجه قوى معارضة محافظة عرقلت حركة إصلاحات المتمثلة في إنشاء "**النظام الجديد**"على القرار الغربي الأوروبي، الأمر الذي أثار حفيظة الانكشارية وشيوخ الإسلام.

فبعد أن تولى محمد كامل أفندي مشيحة الإسلام سنة 1788م عارض سياسة السلطان التجديدية وهذا ما دفع بالسلطان سليم الثالث إلى عزله[4].

وعندا أصر السلطان سليم الثالث على إدخال النظم الأوروبية أقر شيخ الإسلام عطاء الله أفندي عزله في سنة 1808م وإجهاض نظامه الجديد في فتواه القائلة ((**بأن يدخل نظام الإفرنج وعاداتهم ويجبر الرعية على إتباعها لا يكون صالحا للحكم**))[5].

ومما ساهم في عرقلة إصلاحات السلطان سليم الثالث سنة 1807م هي مساندة "شيخ الإسلام منيب" وقاضي استانبول "مراد زاده" مع قوات الانكشارية[6]، أو تحالف ورجال الدين والسيف معا و أوقفوا إصلاحاته بقوة السيف[7].

[1]- يوسف، جاسم، المرجع السابق، ص333.
[2]-كيدو، المرجع السابق ص ص114،115.
[3]- المضيان، المرجع السابق، ص198.
[4]- نفسه ،ص 198.
[5]- الغازي، المرجع السابق، ص351.
[6]- زيادة، المرجع السابق، ص107.
[7]- محمود مصطفى، المرجع السابق، ص69.

ووقعوا حجة شرعية تدين إصلاحات السلطان سليم الثالث باعتباره "**بدعة وتقليد للكفار يستوجب الشجب**[1]".

ثم إن العلماء الأتراك هم كذلك رأوا بأن كل ما يرد عن النصارى مضاد للإسلام وكانوا يرددون الحديث الشريف ((**كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار**))[2] وأيضا ((**من تشبه بقوم فهو منهم**)).

وتجلت معارضة الهيئة الدينية للانفتاح على الغرب أيام السلطان محمود الثاني من خلال رفضهم للزي الأوروبي وذلك في سنة 1828م، عندما أمر العلماء بلبس الطربوش الأحمر الذي صار إلزاميا لكل موظفي الدولة، لكن شيخ الإسلام "**محمد طاهر أفندي**"، رفض بإصرار هذا التجديد وأنقذ العلماء وعمائمهم البيضاء التي كانت تميزهم عن بقية الشعب.

بالإضافة إلى اعتراض أحد المدرسين البوسنيين على اللباس الأوروبي الجديد وسمى أولئك الذين يلبسونه بقليلي الإيمان[3].

وبالرغم من الصدام الذي حدث بين السلطان والعلماء في كثير من الأحيان، إلا أنه تجاهلهم، وعندما رسمت صورته مثل السلطان سليم الثالث، أرسلها إلى شيخ الإسلام مؤطرة بالجواهر الأمر الذي دفع بشيخ الإسلام، إلى الاحتجاج ووصف هذا الأمر تهجما على التقليد الديني[4].

وفي سنة 1836م عندما أبرزت صورته بشكل احتفالي رسمي في الثكنات المختلفة، رفض العلماء حضور الاحتفال تعبيرا لاستيائهم، وكانت معارضتهم هذه تنم عن خوفهم من أن يدفع الإبراز العام لصورة الشعب لعبادتها[5].

ووصفوه بالسلطان الكافر والكافر يحق خلعه وإدانته[6]، كما تعرض السلطان محمود الثاني إلى السب والشتم من أحد الشيوخ الدراويش المتعصبين المعروف باسم "**شيخ سجلي**" على قارعة

---

[1]- حوراني وآخرون، **الشرق الأوسط**.. ،ص50.

[2]- ياغي، المرجع السابق، ص 148.

[3]- حوراني، نفسه، ص53.

[4]- نفسه، ص54.

[5] - نفسه، ص53.

[6]- أوزتونا، المرجع السابق، ج2، ص 22.

طريق جسر غلاطة الجديد بسب تفضيله للنصارى وإعطائهم صلاحيات واسعة وحذروه من سوء المصير[1]، واتهموه بتدمير دين الإسلام.

وفي سنة 1829م، نفي عدد من المعلمين بسبب معارضتهم للمدارس الجديدة في خطبهم خلال شهر رمضان[2].

زيادة على موقف المعلمين ظهر موقف طلاب المدارس الدينية الذين يطلقوا عليهم اسم "**طالبي العلوم**" ومعارضتهم لكثير من إصلاحات السلطان محمود في الحكومة والمجتمع وكل ما كان على النمط الغربي.

ومن بين أوسع الاعتراضات التي واجهها دعاة الإصلاح هي المحاجة بأن الطرائق الغربية مخالفة لعادات العالم الإسلامي ،وأن تبنيها سوف يؤدي إلى فشل مأساوي.

وقد أكد العلماء في مواقفهم المعادية للنظام الجديد قائلين أن التعليم العسكري لم يكن معروفا في الإسلام وكانت حججهم مبنية على أن الفتوحات الإسلامية تمت دون أي تعلم على فنون القتال الغربية، ولم يكتفوا بهذا وحسب بل إنهم عملوا على تحريض القائم مقام وقاضي عسكر الروميلي والمفتي الجديد وضموا إليهم العلماء المتصوفين، وكان مبدأهم الوحيد رفض كل ما هو قادم من الكفار على أنه بدعة مخافة للشرع ، وهكذا تشكلت جبهة عريضة لمعارضة الإصلاحات قوامها العلماء ورجال الدين المتصوفين[3].

[1]- حسن مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1983م، ص251.

[2] - حوراني، الشرق الأوسط ... ، ص58.

[3]- الغازي، المرجع السابق، ص346.

وقد ظهر جليا موقف هؤلاء العلماء خلال مرحلة التنظيمات خاصة بعد صدور خط كلخانة الذي جاء ثناياه العديد من البنود المخالفة للشرع والمنافية للقران الكريم خاصة فيما يتعلق بمساواة بين المسلمين المسحيين وفسروا ذلك على أنه طمس وتظليل لهوية الإسلام ومبادئه[1].

ومن بين العلماء الذين كشفوا زيف التنظيمات **الشيخ مصطفى صبري** الذي أبرز مغزاها بالأدلة والنصوص والوثائق وحاول التصدي للفكر العلماني وحركة التغريب في الدولة في العديد من المرات[2].

ومما ساعد فئة العلماء والفقهاء في تثبيت موقفهم هذا الرافض لحركة التغريب هو ماجاءت به التنظيمات من إنشاء المجالس للأحكام العدلية لسن القوانين بدلا من العلماء الذين كان لهم صلاحية تلك القرارات منذ قيام الدولة العثمانية سنة 1299 م واعتبروا هذا تحديا لهم وخروجا عن مبادئ الإسلام والشريعة من خلال فصل الدين عن الدولة للإعلان عن علمانيتها فيما بعد[3]، إضافة إلى فصلهم عن التعليم سنة 1847م، بعد إنشاء نظارة المعارف العمومية وبإنشاء مجلس للقضاء سنة 1854م الذي سلب من المسجد مهمة التعليم الأمر الذي لم يقبله العلماء باعتبار أن المسجد هو المنهل الأول لتعليم مبادئ الإسلام وأحكام الشريعة على أصولها[4] وتواصلت معارضة العلماء لتنظيمات بعد إعلان السلطان عبد الحميد الثاني للدستور سنة 1876 م، وافتعلوا عد أزمات لعرقلة العمل بهذا الدستور وكانت النتيجة هي تعطيل العمل به في 19 مارس 1876م، كما وصفوه بأنه خائن انتهك الشريعة وباع الوطن ونفسه لفرنسا وبريطانيا[5].

3- التوفيقيين:

وللفصل بين موقفين المؤيد والمعارض للحركة الإصلاحية كان لزاما على علماء الدولة الفصل في الأمر باتخاذ قرار توفيقي يزيل الغموض واللبس حول مصير هذه الإصلاحات ، فحاول أنصار هذا التيار بكل ما أتوا بقوة إلى جمع بين الإسلام ومنجزات الحضارة الغربية لما تحمله من

1- بعيو، المرجع السابق، ص156.
2- المضيان، المرجع السابق، ص210.
3- بعيو، نفسه، ص157
4- نفسه، ص158-159.
5- مصطفى، المرجع السابق، ص203.

جوانب مضيئة لا يمكن الاستغناء عنها ، غير أنهم منحو الأولوية للمفاهيم السلفية في تشكيل المؤسسات المجتمع[1].

وكان على رأس هذا التيار كل من **رفاعة الطهطاوي، رشيد رضا، خيرا الدين التونسي** وبرروا موقفهم مثل الذين سبقوهم بالحجج والبراهين، كقولهم"إننا نأخذ من الفكر الأوروبي ما هو ضروري لنهضتنا وتقدمنا وما لا يتناقص مع قيمنا وأصالتنا، ومن تراثنا الجوانب المشرقة التي تتعارض مع متطلبات عصرنا"، ومن هنا يمكن أن نقول أنّ أنصار هذا التيار متحفظين توفقين لأنهم قرروا الأخذ من الحضارة الغربية ولكن بتحفظ أي أخذ ما يتناسب مع مجتمعاتنا الإسلامية.

وبالرغم من أن موقفهم في البداية كان موقف الحذر والرفض لما ليس من تقاليدهم وماضيهم وتراثهم.

حيث نجد رفاعة الطهطاوي، قد أبدى بعض التردد أحيانا في قبول النظريات العلمية الحديثة وأكد على أن المصلحة العامة تقتضي الاستعانة بعلوم الغرب وعلمائه.

وبذلك أيد ما ذهب إليه بعض الفقهاء في العصور السابقة[2].

ونفس الأمر ذهب إليه **خير الدين التونسي** وساندهم في الرأي نفسه **جمال الدين الأفغاني**، الذي دعي إلى ضرورة الإصلاح والاقتباس من الحضارة الغربية في ميادين العلوم الحديثة والأنظمة السياسية والدستورية وإقامة دولة على أساس العقل والدين[3].

ويعتبر **الشيخ رشيد رضا ومحمد عبده، وجمال الدين الأفغاني** من أقطاب مدرسة التجديد الإسلامي، التي تزعمها **الأفغاني** ونشر مبادئها **رشيد رضا** ،واهتم **محمد عبده** فيها بالإصلاح التعليمي والتربوي ،**ورشيد رضا** بالإصلاح العقائدي والتجديد الفقهي ،وكان القاسم المشترك بينهم هو ضرورة الاستناد على الشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت الإستفادة من الحضارة الغربية[4].

كما بذل الشيخ **محمد عبده** جهدا كبيرا في إقناع علماء الأزهر بضرورة إصلاح هذه المؤسسة العريقة، لكنه لم يفلح في ذلك.

---

[1]- المضيان، المرجع السابق، ص398.

[2]- سابايارد، ، المرجع السابق ،ص124.

[3] - غربي، المرجع السابق، ص237.

[4]- أحمد ،المرجع السابق، ص90.

ودافع أيضا عن موقف الإسلام في المدينة الغربية بقوله "أن الإسلام ليس عثرة في سبيل المدنية أبدا، ولكنه سيهذبها وينقيها من أوضارها... وستكون أقوى أنصاره متى عرفته وعرفها أهله... وأن هذا الجمود سيرحل"[1].

وكان رشيد رضا متحاملا على دعاة الفكر الإصلاحي الغربي وأطلق عليهم مصطلح "المتفرنجة"[2]، وفي هذا الصدد بين محمد عبده موقفه المجيد من التجديد النافع والإصلاح الحقيقي الذي لا يعادي الفضيلة ولا القيم الإسلامية[3].

وأكد **رشيد** على موقفه بقوله: "إننا في أشد الحاجة إلى الصناعات الإفرنجية وما تتوقف عليه من العلوم والفنون العملية، لكن يجب أن يقوم باقتباس ذلك جماعات يجمعون بينه وبين حفظ مقوماتنا ومشخصاتنا"[4]، وهذا كله من أجل حث المسلمين على الاقتباس من الحضارة الغربية لما وصلت إليه من إنجازات ضخمة.

فهناك من يقول أن إصلاحات **الشيخ الأفغاني**، توفيقية جذرية عقلانية خاصة عندما اشترك فكرة مع فكر محمد عبده[5].

إذ يعتبر كل من **الطهطاوي وخير الدين التونسي ومحمد عبده** بأنهما الأقرب للتيار التوفيقي لأنهم اشتركوا جميعا في:

السعي إلى تغيير الأوضاع التي كان عليها المجتمع العرب الإسلامي وضرورة الأخذ بالمعارف وأسباب العمران الموجودة في أوروبا لأنها طريق الأمم نحو الرقي والازدهار والنهوض.

وهكذا يتضح أن الإسلام **بمفهوم محمد عبده والأفغاني ورشيد رضا** قادر على استيعاب الحضارة الغربية ومواكبتها[6].

---

[1]- غربي، المرجع السابق، ص338.

[2]**– المتفرنجة:** مصطلح أطلقه رشيد رضا على الذين آمنوا إيمانا قطعيا بالتجربة الأوروبية وطبقوها بكل حذافيرها متناسين قيم الدين الإسلامي. أنظر:أحمد ، المرجع السابق ،ص 86 .

[3]- نفسه، ص86.

[4]- نفسه، ص89.

[5]- المضيان، المرجع لسابق، ص398.

[6]- غربي، نفسه، ص239.

الخاتمة

الملاحق

فهرس

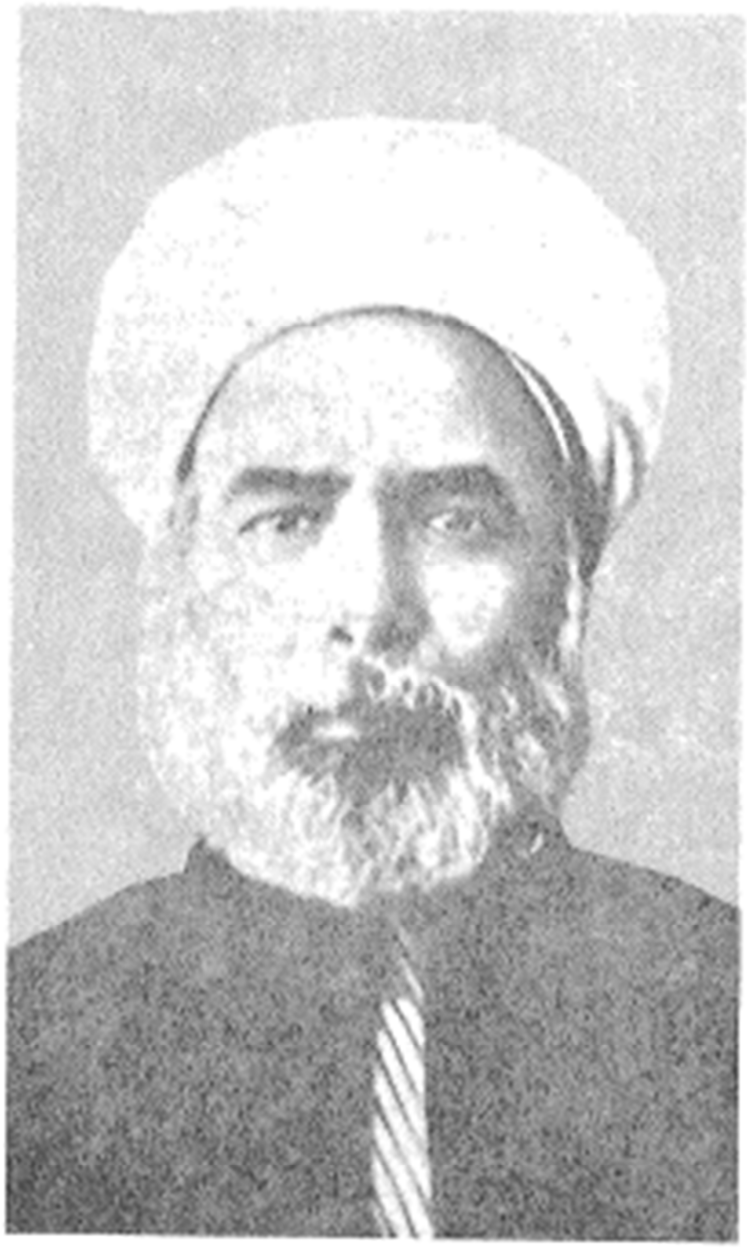
المحتويات

الملحق رقم 01:صورة الشيخ جمال الدين الأفغاني [1]



[1]-جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ، المسطرة برقم 8862 بتاريخ 08/26 / 2012م ،ص14 .

الملحق رقم 02 :صورة الشيخ محمد عبده [1]



[1]–عثمان أمين ،رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ،د ط ،المجلس الأعلى للثقافة ،د م ن ،د ت ،ص 47 .

الملحق رقم 03 :صورة رافع رفاعة الطهطاوي [1]



[1]–عثمان أمين ، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ،د ط ،المجلس الأعلى للثقافة ،د م ن ،د ت، ص 25 .

الملحق رقم 05 : وثيقة لفرمان السلطان أحمد الثالث وفتوى شيخ الإسلام عبد الله المتعلقة بإجازة استخدام المطبعة .[1]



صورت فتواى شريفه

بعده صنعتده مهارتلو مادام زيد لغت ومنطق وحكمت وهيئت و يونانك امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلرك حروف وكلماتك صورتلرينى ورقه يه نقش ايدوب اوراقه بعمله زمان قليله بلامشقه نسخ كثيره حاصل اولوب كثرت كتب رخيص بها بل عدمله باعث اولور بو وجهله مأيده عظيمه يى مشتمل اولمله اولكسنه يمساعده اولنوب برتاج عالم كسنه صورتلرى نقش اولاجق كتابلرى صحيح اولمق تعيين سور بلور ايسه غايت مستحسنه اولوب امور دينيه اولور ديو افتا اولندوكدن ماعدا المهور رساله ده قلم حكمت توأمى اولهذه محله بل دروهوفى بحر مستغرق فى سلكه مفرد روض زخارى النبات و بحر ولكه عذب فرات فياض ونهر فتحص منه صيون الأرحى بان يكون مسقط الانواء براعة القبول وموقعا لانواع تقاريض الفضول فقد درمنشيه حيث بين مابين واحسن البيان بهل جزاه الاحسان لا الاحسان كلات درى المعانيله تقريض اتفكله مولاناى مشار اليهك فتواى شريفه لرى موجبجه مساعده همايونم اولرق قلوب وصور نى نقش اولهجق لغت ومنطق وحكمت وهيئت و يونانك امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلردن صورتى نقش اولهجق كتابلرى صحيح اولمق علماء محققين وفضلاء مدققيندن علوم شرعيه وفنون آليه ده مهارت كامله لرى اولان قضى قضاة المسلمين سابقا استانبول قاضيسى مولانا اسعد زيدت فضائله ولاحقا سلانيك قاضيسى مولانا صاحب وسابقا غلطه قاضيسى مولانا اسعد زيدت فضائلهم ومشايخ كرامدن قدوة العلماء المحققين قاسم پاشا مولويخانه سى شيخى مولانا موسى زيد علمه مأمور و تعيين اولنمشلردر ايجدى ذكر اولنان كتب لغت ومنطق وحكمت وهيئت و يونانك امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلردن صورتى نقش اولنه جق كتابلرى مولاناى مومى اليهه صحيح ايتدردكدن صكره وجه مشروح اوزره صنعت مرقومه يى معيت ايله عمل واجرا و بو وجهله كتب مذكوره نك

تكثير بنه بعد او فى لبلوب ولكن صنعت مرقومه ايله حصوله كلان كتب صحيحه اولمق اوزره

زياده مهتم و ضبط وخطا بولنمقدن بعايت اتقا بليه سرشتو بله مزملات

شريفه اعتماد قلنه سرتحرير اولى اواسط ذى القعده سنه تسع

وثلثين ومائه والف بقلم الحروسة

قسطنطنيه

صورت فتواى شريفه

بعده صنعتده مهارتلو مادام زيد لغت ومنطق وحكمت وهيئت و يونانك امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلرك حروف وكلماتك صورتلرينى ورقه يه نقش ايدوب اوراقه بعمله زمان قليله بلامشقه نسخ كثيره حاصل اولوب كثرت كتب رخيص بها بل عدمله باعث اولور بو وجهله مأيده عظيمه يى مشتمل اولمله اولكسنه يمساعده اولنوب برتاج عالم كسنه صورتلرى نقش اولاجق كتابلرى صحيح اولمق تعيين سور بلور ايسه غايت مستحسنه اولوب امور دينيه اولور ديو افتا اولندوكدن ماعدا المهور رساله ده قلم حكمت توأمى اولهذه محله بل دروهوفى بحر مستغرق فى سلكه مفرد روض زخارى النبات و بحر ولكه عذب فرات فياض ونهر فتحص منه صيون الأرحى بان يكون مسقط الانواء براعة القبول وموقعا لانواع تقاريض الفضول فقد درمنشيه حيث بين مابين واحسن البيان بهل جزاه الاحسان لا الاحسان كلات درى المعانيله تقريض اتفكله مولاناى مشار اليهك فتواى شريفه لرى موجبجه مساعده همايونم اولرق قلوب وصور نى نقش اولهجق لغت ومنطق وحكمت وهيئت و يونانك امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلردن صورتى نقش اولنه جق كتابلرى صحيح اولمق علماء محققين وفضلاء مدققيندن علوم شرعيه وفنون آليه ده مهارت كامله لرى اولان قضى قضاة المسلمين سابقا استانبول قاضيسى مولانا اسعد زيدت فضائله ولاحقا سلانيك قاضيسى مولانا صاحب وسابقا غلطه قاضيسى مولانا اسعد زيدت فضائلهم ومشايخ كرامدن قدوة العلماء المحققين قاسم پاشا مولويخانه سى شيخى مولانا موسى زيد علمه مأمور و تعيين اولنمشلردر ايجدى ذكر اولنان كتب لغت ومنطق وحكمت وهيئت و يونانك امثالى علوم آليه ده تأليف اولنان كتابلردن صورتى نقش اولنه جق كتابلرى مولاناى مومى اليهه صحيح ايتدردكدن صكره وجه مشروح اوزره صنعت مرقومه يى معيت ايله عمل واجرا و بو وجهله كتب مذكوره نك تكثير بنه بعد او فى لبلوب ولكن صنعت مرقومه ايله حصوله كلان كتب صحيحه اولمق اوزره زياده مهتم و ضبط وخطا بولنمقدن بعايت اتقا بليه سرشتو بله مزملات شريفه اعتماد قلنه سرتحرير اولى اواسط ذى القعده سنه تسع وثلثين ومائه والف بقلم الحروسة قسطنطنيه

---

[1] –سهيل صابان، إبراهيم متفرقة وجهوده في إ نشاء المطبعة العربية ومطبوعاته ، مر، طاكشندي عباس صالح ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، ص 57 .

الملحق رقم 04 : يمثل تقاريظ العلماء حول وسيلة الطباعة [1]

التقاريظ على الرسالة المسماة بوسيلة الطباعه

تقريظ حضرت شيخ الاسلام سلمه السلام

هذه مجله بل دروهو في بحره مستغرد في سلكه مفرد روض زخاري النبات و بحر ولكنه عذب فرات فاض ونهر فتجس منه عيون الاثر حري بان يكون مسقطا لانواء براعة القبول وموقعا لانواع تقاريظ الفحول فالله در منشيه حيث بين مابين واحسن البيان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان حرره الفقير اليه سبحانه وتعالى عبد الله مفتيا بالدولة العلية العثمانية ابقاها الله تعالى بالعنايه الربانيه

تقريظ داماد زاده افندى صدر روم سابق

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى و بعد فان هذا الشئ عجاب وامر يستظمه اولوا الالباب فيالها من صناعة يستحليها كل ناظر و يستحسنها ذوو البصائر ولقد حق بان يحارى صانعها بالاكرام حيث عمت فوائدها وعظمت منافعها لانها وسيلة الى تكثير الكتب من غير حاجة الى مشقة الكتاب وكلفة الكتابة ولعمرى انها لحقيق بان يحد اثرها الامم وتعد من حسنات ايام سلطاننا الاعظم مالك ملوك العرب والروم والعجم الا وهو السلطان بن السلطان ابو الفتوحات والمغازى السلطان احمد خان الغازى خلد الله دولته ولا زال الخير يتواصى حميله معقودا والنصر في محرعرائيسر ايامه قلائد وعقودا حرره الفقير الى كرم مولاه ابو الطيب احمد القاضى بعسكر روم ايلى في السابق والشهير بين اترابه بداماد زاده غفر الله له ولاسلافه ولاخلافه ولجميع المؤمنين والمؤمنات امين يارب العالمين

تقريظ ميرزازاده افندى صدر روم سابق

الحمد لله حمدا يليق بجلاله والصلوة والسلام على نبيه محمد واله ومحبه الفائزين برؤية جماله اما بعد فان الفطن المتبحر لهذه المقالة والماهر المتقن المتمم لفص هذه الرسالة قد ابدع صناعة ابدى فيها البراعة تستغنى جليه حالها من ان تحرر بالبراعة وانها الطبع لطيف يستجيده الطباع ويستجدى به اهل الجدا ى جدوى وانتفاع اثبت الله تعالى في صحايف اعماله رقوم المن والاحسان واجرى في نسخة اعماله اقلام العفو والغفران حرر ته داعيا لمولانا وسيدنا السلطان الاعظم والخاقان المعظم حفظه الله رحمة على العباد وابقاه وحرس وجوده الشريف ووقاه وازاح بسطوته اهل الكفر والفساد واراح برياح يمن عدالته كافة العباد بمنه تعالى وكرمه وانا العبد الفقير ميرزازاده شيخ محمد القاضى سابقا بعسكر روم ايلى غفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات

تقريظ عبد الله افندى صدر روم سابق

استمد من كرم المتعال في جميع الاحوال لما تشرفت هذه المجلة بانظار العظماء وتزينت باثار براعة هؤلاء العلماء امضيتها مقتفيا على اثار الكبراء وداعيا الى حضرت امامنا الافخم وسلطاننا الاعظم دامت دولته العلية مادام العالم وشملت الطافه الجليه على الامم . وانا الفقير عباد الله عبد الله بن السيد على القاضى بعسكر روم ايلى سابقا عفى عنهما

[1] صابان، إبراهيم متفرقة...، ص 60.

الملحق رقم 06:[1] رأي ابن العنابي وموافقته للسلطان من أجل إنشاء نظام جديد للجيش

العثمانية. فبالإضافة إلى المسألة الشرقية القديمة هناك الحروب ضد روسيا، وثورة اليونان، والثورة الوهابية، وتهديد محمد علي، وضياع الجزائر. ولكن القضية التي تمس خاصة موضوع كتاب ابن العنابي هي ذلك النزاع الطويل والخطير الذي كان بين السلطان محمود الثاني وفرقة الإنكشارية، وهو النزاع الذي انتهى بالقضاء نهائياً على هذه الفرقة سنة 1826، وهي السنة التي ألف فيها ابن العنابي كتابه. وكان مصدر ذلك النزاع هو رغبة السلطان في إدخال النظم الأوربية الحديثة على جيشه بعد الهزائم التي مني بها على يد الروس خاصة، بينما كانت فرقة الإنكشارية وأنصارها يعارضون ذلك أشد المعارضة بدعوى أنه مخالف للشريعة الإسلامية.

وإذا كان السلطان ما يزال عندئذ يواجه هذه المعارضة في الأخذ بالنظم الأوربية فإن محمد علي كان قد تجاوز هذه المرحلة. وبدأت تظهر النتائج الإيجابية من تقليد الأوربيين في انتصاراته الخارجية وتقدم نظامه في الداخل. ومن ثمة وجد ابن العنابي الجو ملائماً له في القاهرة ليكتب كتابه ويطرح أفكاره بحرية في قضية خطيرة عندئذ، كالتي تناولها في كتابه، وهي جواز، بل وجوب، تعلم الحضارة من الأوربيين (أو الكفار كما يسميهم). ولعل ذلك يفسر لنا انتقال نسختين من كتابه إلى عاصمة الدولة العثمانية التي كانت في حاجة إلى مثل رأيه، كما يفسر لنا تكليف محمد علي للسيد إبراهيم السقا باختصار (السعي المحمود) وجعله في متناول القراء، لأنه كتاب يساير الاتجاه الذي كان هو يعمل بمقتضاه.

---

[1] أبو القاسم، المرجع السابق، ص65.

قائمة المصادر والمراجع

- أولا :المصادر

1-القرآن الكريم.

أ-المصادر باللغة العربية :

1. ابن العنابي ،السعي المحمود في نظام الجنود ، ط2، دار الغرب الإسلامي ،د ت .
2. أغلو عائشة عثمان ،والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تقديم صالح سعداوي صالح، إشراف أوغلوا إكمال الدين إحسان ،ط1 ،دار البشير ،عمان ،الأردن ،1991م.
3. باتريك ماري مولز ،سلاطين بني عثمان ،ط1، مؤسسة عزدين للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،1986م.
4. جودت باشا ،تاريخ جودت، تر، أفندي عبد القادر ،مج1 ،مطبعة جريدة بيروت ،1993م.
5. الطهطاوي رافع رفاعة ،تخليص الإبريز في تلخيص باريز ،د ط ، د د ن ،د ت ، د م ن .
6. عبد الحميد الثاني ، مذكراتي السياسية ،ط2 ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،1996م.
7. عبده محمد ،الأعمال الكاملة ،تح ، محمد عمارة ،ط1 ،ج1 ،دار الشروق ،بيروت ،1993م.

ثانيا: المراجع:

أ- المراجع بالعربية :

1. أحمد صالح زكي ،أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث ،ط1 ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ،2001م .
2. آزباجي سيف الله ،السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية ، تر،سليمان عبير ،ط1،دار النيل للطباعة والنشر ،القاهرة ،2011م.
3. آصاف عزتلو يوسف بك ،صفحات من تاريخ مصر تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ،تق، عزب محمد زينهم محمد ،ط2 ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1998م .
4. أعراب إبراهيم ،الإسلام السياسي والحداثة ،د ط ، إفريقيا الشرق ،لبنان ،2000م .

5.ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939م، تر: كريم عزقول، د ط، دار النهار للنشر، بيروت-لبنان، د ت.

6. أمين أحمد ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ،د ط ، دار الكتب الكتاب العربي ،بيروت ،د ت ن.

7. أمين عثمان ، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ،د ط ،المجلس الأعلى للثقافة ،د م ن ، د ت

8. أندري ريمون ، القاهرة تاريخ وحضارة ،تر،فرج لطيف ،ط1،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة ،1994م .

9. أوزتونا يلماز ،تاريخ الدولة العثمانية ،ترجمة عدنان محمود ،مج2 ،مؤسسة فيصل للتمويل ،تركيا ، إسطنبول ،1990م.

10. أوغلي إكمال الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ،مج1 ،مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ،اسطنبول ،1999م.

11. ايلينا صونيا محمد سعيد ،فرق الانكشارية نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية ،ط1 ،إيتريك للنشر والتوزيع ،2006م.

12. البحراوي ،الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ،مر، محمد ،دط ،د د ن ،القاهرة ،1996م,

13. بدوي عبد الرحمن ،الإمام محمد عبده والقضايا الإسلامية ،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،د ط ،د م ن ، د ت .

14. البستاني سليمان ،عبرة وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ،مطبعة الأخبار للنشر والتوزيع ،د م ن ،1980م .

15. بن صالح سليمان ،كيف سقطت الدولة العثمانية ،ط2 ،دار القاسم ، الرياض ،2000م.

16. بن مرجه موفق ،صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلاصة الإسلامية ،دار الكويت للصحافة ،الكويت ،1984م .

17. بيات فاضل ،دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ،ط1 ،دار المدار الإسلامي ،2013م ،بيروت .

18. بيضون جميل وآخرون ، تاريخ العرب الحديث ، ط1 ،دار الأمل للنشر ، د م ن ،1992م
19. جبارة تيسير ،تاريخ الدولة العثمانية (1980-1924م)،جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ،2015م.
20. جدعان فهمي ،أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث ،ط3 ،دار الشروق ،بيروت ،1998م .
21. الجميل سيار ،العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1997م .
22. الجميل سيار ،تكوين العرب الحديث ،ط1 ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،1997م.
23. الحارث عبد اللطيف ،سياسات الإصلاح العثماني ،د ط ،دار المنظومة للأبحاث والترجمة والنشر ،لبنان ،2016م.
24. الحافظة علي ،الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (1798-1914م) ،الاتجاهات الدينية والسياسية الإجتماعية والعلمية ،ط3 ،الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ،1980م .
25. حرب محمد ،العثمانيون في التاريخ والحضارة ،د ط ، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي ،مدينة نصر ،القاهرة ،1994م .
26. حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة ،المركز المصري لدراسات ، القاهرة ،1994م .
27. الحريري محمود محمد ،تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى ،ط1 ، المكتب المصري ،التوزيع المطبوعات ،القاهرة ،2002م.
28. حسون علي ،تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ،ط3 ،مكتب الإسلامي ،دمشق ،1994م.
29. حلمي مصطفى ،الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية ،دراسة حول كتاب النكير على منكري النعمة في الدين والخلافة والأمة ،ط1 ،دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ،2004م .
30. حليم بك إبراهيم ،تاريخ الدولة العثمانية العلية ،ط1 ،مؤسسة الثقافية ،بيروت – لبنان ،1986م.

31. حوراني ألبرت وآخرون ،الشرق الأوسط الحديث وطلائع الفكر الإصلاحي وتبدل العلاقات مع أوروبا (1798-1918م) ،ترجمة أسعد صقر ،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،1996م

32. خبر فلاحة محمد ،الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد ،د م ك ، د ت ن.

33. خليفة حاجي، صفحات مضيئة عن تاريخ فذلكة أقوال الأخبار في علم التاريخ والأخبار فذلكة تواريخ ،تحقيق السيد محمد السيد .

34. الخيلي عبد الله ،النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ميلادي ،تقديم بن حادة عبد الرحيم ،د ط ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرياض ،د ت .

35. الدوري عبد العزيز ،التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي ،ط4 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،2003م .

36. الديبان خالد بن إبراهيم ،الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر هجري ،ج1 ،ط1 ، دار المسلم للنشر والتوزيع ،الرياض ،2004م.

37. زيادة خالد ،اكتشاف التقدم الأوروبي ،دراسة في المؤثرات الأوروربي على العثمانيين في القرن 18م ،ط1 ،دار الطليعة ، بيروت –لبنان ،1981م.

38. سابايارد نازك ،الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة ،ط2 ،نوفل للنشر والتوزيع ،دم ن 1992م .

39. سهرنك إسمعيل ،حقائق الأخبار عن دول البحار ،ج1،ط1 ، المطبعة الأميرية ،بولاق ،مصر الحديثة ،1312هـ.

40. السيد سيد محمد ،دراسات في التاريخ العثماني ،تر، محمد السيد ،ط1 ،دار الصحوة للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 1996م.

41. الشناوي عبد العزيز ،الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،ج1 ،مكتبة الإنجلو المصرية ،القاهرة ، 1980م.

42. الشيخ رأفت ،تاريخ العرب الحديث ،ط1 ،عين الدراسات والبحوث الإنسانية الإجتماعية ،د م ن ،1994م .

43. صابان سهيل ،إبراهيم متفرقة وجهوده في إنشاء المطبعة العربية ومطبوعاته ،مراجعة طاكشندي عباس صالح ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض ،1995م.

44. الصميدعي زياد محمد والكيلاني جمال فلاح ،تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث ،ط1 ،المنظمة المغربية والثقافية والعلوم ،المغرب ،2013م.

45. طربين أحمد ،تاريخ المشرق العربي المعاصر ،د ط ،الطبعة الجديدة ،دمشق ،1985م .

46. طقوش محمد سهيل ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط3 ،دار النفائس ،لبنان ،2003م.

47. عبد الرحمن عبد الرحيم ،الدولة السعودية الأولى(1754-1818م ،ط3 ،القاهرة ،1979م).

48. العزاوي قيس جواد ،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ،ط2 ، مطبعة المتوسط ،بيروت ،2003م.

49. علي أورخان محمد ،السلطان عبد الحميد حياته وأحداث عصره ، ط4 ،إسطنبول ،2008م .

50. عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق العربي(1516-1922م) ،د ط ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،د ت .

51. عوض عبد العزيز عوض ،التنظيمات العثمانية في الولايات العربية ،كلية الآداب ، جامعة الرياض ،د ت .

52. الغازي أماني بن جعفر بن صالح ،دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية الجيش الجديد ،ط1 ،دار القاهرة للطباعة ،القاهرة ،2008م.

53. الغامدي سعيد بن سيفر ،موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني الشام ومصر ،ط1 ،مكتبة التوبة ،المملكة السعودية ،1992م .

54. غربي الغالي ،دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي(1288-1916م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007م.

55. فلاحة محمد خير ،الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد ، دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه من حضارة التزيين ثم تلاها العابثين ،ط1 .

56. كولن صالح ،سلاطين الدولة العثمانية ،تر،منى جمال الدين ،ط1 ، دار النيل ،اسطنبول ،2014م.

57. كوندوز أحمد آق وأوزتورك سعيد ،الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب وتوضيح الحقائق غائبة عن الدولة العثمانية ،د م ن ،اسطنبول ،2008م.

58. لهارد أنكه ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ،تق ،علي رشاد، تر ،محمود علي عامر ،دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا –دمشق ،2017م.

59. لويس برنارد ،ظهور تركيا الحديثة ،ترجمة عبدة قاسم ومحمد سامية ،ط1 ،المركز القومي ،القاهرة ،2016م .

60. المحامي فريد بك ،تاريخ الدولة العثمانية ،تح ،حقي إحسان ، ط1 ،دار النفائس ،بيروت ، 1981م.

61. مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني،ط2 ، دار الشروق ، بيروت ،1986م.

62. مصطفى نادية محمود، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ،ط1 ،ج11 ،المعهد العامي للفكر الإسلامي ،القاهرة ،1996م .

63. نوار عبد العزيز سلمان ،تاريخ الشعوب الإسلامية ،د ط ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،د ت

64. الوذيناني خلف بن دبلان ،الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى(1327هـ-1909م) ،ط2 ،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ،مكة المكرمة ،2003م .

65. ياغي إسماعيل أحمد ،الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ،د ط ،مكتبة العبيكات ،د ت ،دم ن.

66. يحيى جلال ،العالم العربي الحديث والمعاصر ،ج1 ،د ط ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2001م .

ب–المراجع باللغة الأجنبية :

1–ShawStanford, History of the ottoman, Empire and modern tukey .vol 2

ثالثا: المجلات والمقالات :

1.الأفغاني جمال الدين وعبده محمد ،**"العروة الوثقى" ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة**،المشهرة برقم 8862،بتاريخ 2012/08/26م .

2.الجبوري هيثم محي طالب ،عبد الجبوري زينب حسن ، **"أثر حركة الإصلاح العثماني في تطورالحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد المتأخر" ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**،بابل،العراق.

3.حميد محمود شاكر ، **"رد الفعل البريطاني اتجاه محاولات التدخل الروسي في الثورة اليونانية(1821–1829م)" ،مجلة آداب البصرة** ،العدد 45 ،العراق ، 2008م .

4.رشيد رضا ، **"مقدمة الطبعة الثانية" ،مجلة المنار** ،م1 ،ج1 ،القاهرة ،شوال 1315هـ– فبراير 1898م .

5.عامر محمود علي ، **"المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية" ، مجلة دراسات تاريخية**،العدادان 117،118،حزيران ،2012م ,

6.عبد الكريم نجاة ، **"وقفات مع محمد رشيد رضا (1865–1925م)"** ، العدد عشرون 6–11،جامعة البصرة ، العراق .

7.فايز محمد حسين محمد ، **"الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل" .كلية** الحقوق،جامعة الإسكندرية ،د ن ت .

8.فيض الله جادان حسين ، **"حرب القرم 1853 م"**،مج1 ،العدد 2 ،**مجلة جامعة جيهان**،أربيل العلمية ،2017م .

رابعا: الأطروحات والرسائل :

أ- الأطروحات :

1. أحمد أحمد عبده ،السيد رشيد رضا حياته وأدبه ،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الآداب والنقد ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ،2007م .

2. العمري منصور بن معاضة بن سعد ،الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة من (1121-1220هـ/1709-1805م) ،دراسة تحليلية نقدية ،اشراف التقفي يوسف بن علي ،بحث تكميلي للحصول على درجة الدكتوراه ، قسم التاريخ والحضارة ،2010م.

ب- الرسائل الجامعية :

1. بعيو غانية ، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839-1876م) ،مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث (مرقونة) ،الجزائر العاصمة ،2008-2009م .

2. قن محمد ،الخلافة العثمانية وصدى سقوطها في الجزائر ومصر (1293-1342هـ/1876-1924م) ،اشراف بن يوسف تلمساني ،رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر ،قسم التاريخ ،2006-2007م .

3. المضيان ماجد بن صالح ،أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من (1343-1343هـ/1530-1934م) ،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير (مرقونة)،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ،1995م .

4. هزرشي بن جلول ،الشيخ محمد رشيد رضا والدولة العثمانية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر ،قسم للتاريخ 2003-2004م .

خامسا: الموسوعات و المعاجم:

ت- الموسوعات :

1. أوزتونايلماز ،موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231-1922م ،تر،سلمان عدنان محمود ،مج2 ،ط1 ،الدار العربية للموسوعات ،لبنان ، 2010م .

2. الزيدي مفيد ، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ،دار أسامة للنشر ، الأردن ، دط

3. عيسى حسن ،موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية من عادات وتقاليد ،ط1 ،الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ، 2007م .

4. كيدو أكرم ،موسوعة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية ،تر، الأيوبي هاشم ،منشورات جروس بورس ، طرابلس، لبنان ، ط1 ، 1992 .

5. محفوظ محمود ،الموسوعة العربية الميسرة ،مج1 ،ط المحدثة ،

ث- المعاجم :

1. البعلبكي منير ،معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد ،ط1 ،دار العلم للملايين ، بيروت ،لبنان ، 1992م .

2. الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله ، معجم البلدان ،د ط ،مج5 ، دار صادر ،بيروت ،1977م .

3. الخطيب مصطفى عبد الكريم ،معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ط1 مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م .

4. المصري حسين مجيب ،معجم الدولة العثمانية ، الدار الثقافية للنشر ،ط1 ،القاهرة ،2004م

5. الملغوث سامي بن عبد الله ،أطلس تاريخ الدولة العثمانية ،ط1 ،مكتبة الإمام الذهبي للنشر ،الكويت ،2014م .

6. موستراس ،المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، تر ، عصام الشاحادات ،ط1 ،دار بني حزم للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت –لبنان ،د ت .

فهرس المحتويات

المقدمة.....02

الفصل التمهيدي:البوادر الأولى لحركة الإصلاح في الدولة العثمانية 07

الفصل الأول :الإصلاح وشخصياته الفاعلة خلال القرن 19 م.....16

1-تجربة السلطان محمود الثاني (1223-1255هـ/1808-1839م).....17

أ-المجال الفكري 18

ب- المجال الاداري والتعليمي 21

ت-المجال الاجتماعي والاقتصادي 24

2-تجربة السلطانم عبد المجيد الاصلاحية 25

أ-مرسوم كلخانة 1839م 26

ب-مجموعة القوانين التنظيمية 29

ت-خط التنظميات الخيرية (خط همايون) 30

ج-قوانين مكملة لما جاء في خط همايون 32

3-تجربة السلطان عبد العزيز الاصلاحية 33

أ الاصلاح الاداري 33

ب- الاصلاح القضائي 34

ت-الاصلاح العسكري 35

ج-خط الاصلاحات والتنظيمات الخيرية 35

4-تجربة السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م) 37

أ-إعلان الدستور 1876 م 38

5-الفصل الثاني :نماذج لعلماء وفقهاء القرن 19 م 42

1-أحمد جودت باشا(1238-1313هـ/1822-1859م) 43

أ-نشأته 43

ب-مشاريعه الاصلاحية 43

ت-مجلة الاحكام العدلية 45

2- شيخ الاسلام مصطفى صبري 45

أ-حياته وعلمه 45

ب-أعماله 46

3-جمال الدين الافغاني (1839-1897م) 48

أ-نشأته وحياته 48

ب- أفكاره الاصلاحية 48

4- محمد عبده (1849-1905 م 51

أ- مولد ونشأته.....51

ب- مؤلفاته 52

5-رافع رفاعة الطهطاوي (1801- 1873م) 54

أ- النشأة والتعليم 54

ب- أعماله الاصلاحية 55

6-محمد رشيد رضا (1865-1935 م) 56

أ-مولده وأعماله 56

الفصل الثالث : ردود فعل الفقهاء والعلماء من حركة الاصلاح في الدولة العثمانية خلال القرن 19 م.....59

1-المؤيدون.....60

2-المعارضون.....65

3-التوفيقيون 69

الخاتمة 72

الملاحق 75

قائمة المصادر والمراجع 82

فهرس المحتويات 92